الصندوق المغربي للتقاعد

ⵜⴰⵎⵙⴰⵡⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

Caisse Marocaine des Retraites

التقرير السنوي 2011

الصندوق المغربي للتقاعد

CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES

صاحب الجلالة
الملك محمد السادس نصره الله

"تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في:

- العلاج والعناية الصحية؛
- الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛
- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة؛
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛
- السكن اللائق؛
- الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛
- ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛
- الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة؛
- التنمية المستدامة».

دستور المملكة المغربية،
الباب الثاني: الحريات والحقوق الأساسية (الفصل 31)

صندوق يحشد كل طاقاته
لإعداد تقاعد الغد

باعتباره أهم فاعل لتدبير التقاعد العمومي وثاني مستثمر مؤسساتي في السوق المالي المغربي، فإن الصندوق معبأ أكثر من أي وقت مضى لإعداد تقاعد الغد.

يبرز تقرير النشاط السنوي للصندوق لسنة 2011 الإنجازات المحققة في إطار المهمة المزدوجة الاجتماعية و المالية لهذه المؤسسة والتي تفرض تقديم خدمات في المستوى لفائدة المنخرطين والمتقاعدين والشركاء.

بفضل خبرته وممارسته الجيدة في مجال الحكامة حظي الصندوق برصيد من الثقة من لدن محيطه المؤسساتي مما يحتم عليه الالتزام ببلورة قرارات السلطات العمومية الرامية إلى ضمان ديمومة النظام الوطني للتقاعد ومواكبة النمو السوسيو اقتصادي لبلادنا.

الصندوق المغربي للتقاعد
CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES

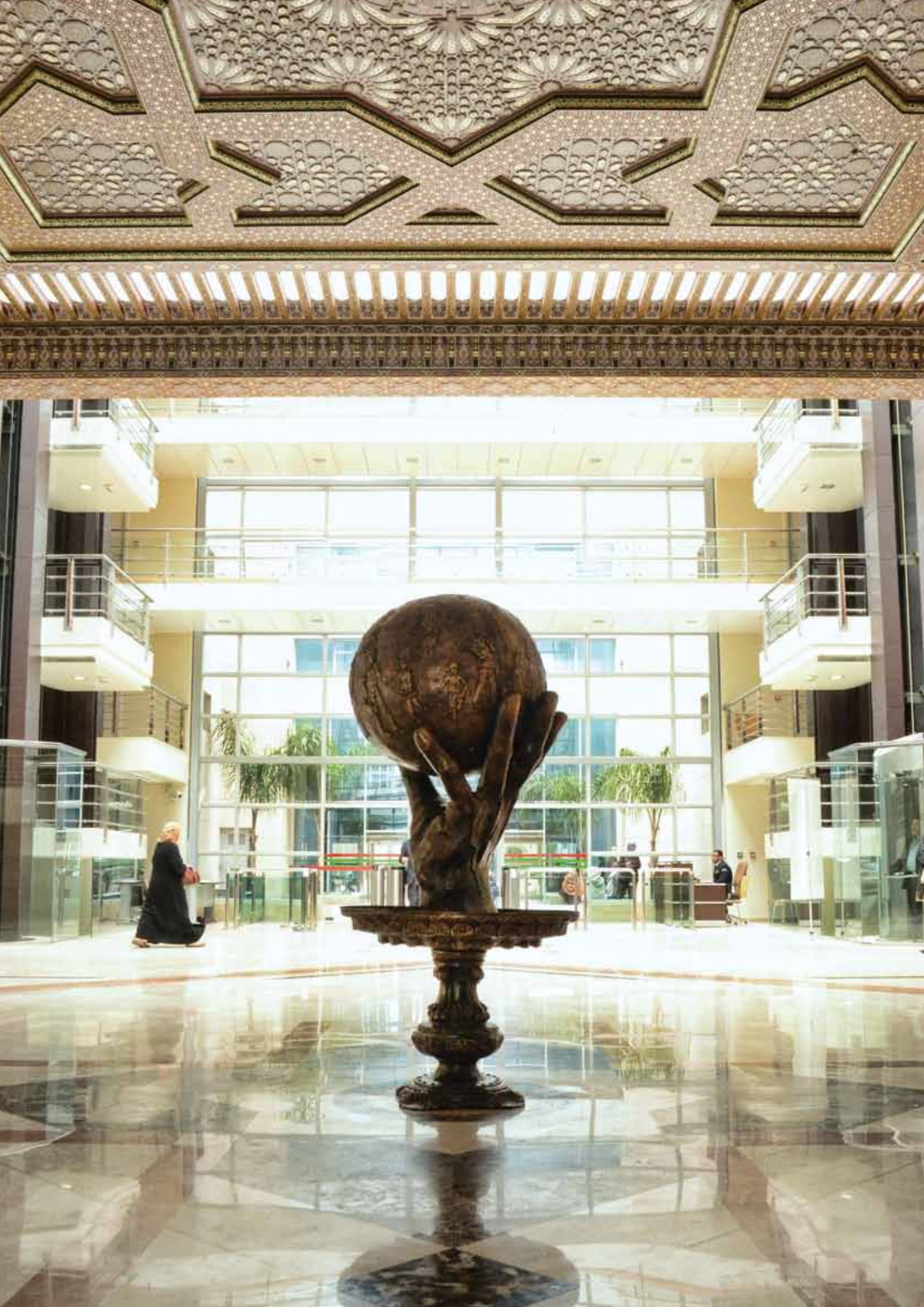

الفهرس

كلمة المدير 7
تقديم الصندوق المغربي للتقاعد 9
حكامة الصندوق المغربي للتقاعد 10
الوقائع البارزة لسنة 2011 14
تنمية الشراكة 16

تدبير الأنظمة 19
نظام المعاشات المدنية 20
النشاط المهني 20
التدبير المالي لنظام المعاشات المدنية 23
القيادة الإكتوارية لنظام المعاشات المدنية 24
نظام المعاشات العسكرية 26
نظام التقاعد التكميلي 28
الأنظمة غير المساهمة 30
خدمات لحساب الغير 32

النتائج المحاسبية والمالية 35
أهم الأرقام برسم سنة 2011 36
النتائج المحاسبية والمالية 37
الموارد الإجمالية 37
التحملات الإجمالية 38

الخدمات المقدمة للمتقاعدين والمنخرطين 41
العلاقات مع المرتفقين 42
العلاقات مع جمعيات المتقاعدين 43
البطاقة الجديدة للمتقاعد 43
التواصل مع الصندوق المغربي للتقاعد 43

جداول إحصائية 49

كلمة السيد المدير

محمد العلوي العبدلاوي
مدير الصندوق المغربي للتقاعد

تميزت سنة 2011 بتجديد تأليف المجلس الإداري برسم الولاية الخامسة (2011 - 2014). وقد تزامن ذلك مع انطلاق العمل بعقد البرنامج الموقع مع الدولة في شهر يوليوز 2011 عن الفترة (2011 - 2013) بعد نجاح التجربة الأولى في مجال التعاقد والمتمثلة في عقد المخطط المنجز برسم المدة ما بين 2007 - 2009. ويشار إلى أن الصندوق حقق نسبة إنجاز بلغت 80 % من الالتزامات المنصوص عليها في عقد البرنامج برسم سنة 2011.

وبفضل عقد البرنامج المذكور تعززت الحكامة بالصندوق من خلال توضيح العلاقات مع الدولة بالتنصيص على التزامات الطرفين مما سيمكن من زيادة فعالية تدخل الصندوق في ظرفية تتسم بالهشاشة المالية لأنظمة المعاشات المسيرة من طرفه.

لقد بينت الدراسات الإكتوارية المنجزة من طرف الصندوق مدى استعجالية اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح تلك الأنظمة. وأمام هذه الوضعية جدد المجلس الإداري مرة أخرى خلال دورته المنعقدة في يونيو 2011 وبعد تلك المنعقدة في ماي 2010، توصيته القاضية بإجراء إصلاحات معلماتية ترمي إلى تعزيز على المدى القريب والمتوسط التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية وذلك في انتظار ما ستؤول إليه المبادرة المتخذة من طرف الحكومة ومساهمة باقي الفرقاء المعنيين قصد التوصل إلى إصلاح شمولي لمنظومة التقاعد الوطنية.
إن أجهزة الحكامة التي تم إحداثها في غضون سنتي 2010 و2011 والمتمثلة في لجنة التدقيق ولجنة تحصيص الأصول أصبحت تقوم بدورها كاملا في مجال مراقبة وتتبع النشاط المحاسباتي والمالي. أما على الصعيد الجبائي، فقد أفضت المشاورات مع المديرية العامة للضرائب سنة 2011 إلى توضيح الوضعية الجبائية للصندوق بشكل نهائي، وبذلك تسنى رفع تحفظ المدققين الخارجيين المتعلق بهذه النقطة برسم تقرير افتحاص الحسابات المالية للصندوق لسنة 2011. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عملية الافتحاص المنجزة على مردودية المحفظة المالية برسم السنتين المحاسبيتين 2009 – 2010 من طرف مكتب خبرة، قد خلصت إلى التصديق على الآليات والمقاربات المتبعة وعلى النتائج المالية للمحفظة المذكورة.

و على صعيد تحسين جودة الخدمات أبرم الصندوق في شهر مارس2011 اتفاقية تعاون مع المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تسريع معالجة ملفات معاش الزمانة والتعويض الإجمالي المخولة للمقاومين وذوي حقوقهم، وذلك عن طريق التبادل الآلي للمعطيات وتبسيط مساطر تكوين الملفات. كما تجسد تحسين جودة الخدمات في الأداء شبه الكلي للمعاشات المستحقة للمتقاعدين المحالين على التقاعد في فاتح يناير 2011.

من ناحية أخرى، ومن أجل تجنب إرهاق المتقاعدين بالديون أعطى المجلس الإداري موافقته على توقيع اتفاق مع الجمعية المهنية لشركات التمويل في يونيو 2011. وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من القواعد الاحترازية أهمها تحديد سقف المعاش الذي يتعين الاحتفاظ به للمتقاعد وكذا الحد الأعلى للمديونية.
على الصعيد الداخلي، وطبقا لتوصية المجلس الإداري المصادق عليها في شهر دجنبر 2010، تم العمل بالتنظيم الهيكلي الجديد بعد موافقة وزارة الاقتصاد والمالية والذي بمقتضاه تم تبني تنظيم يقوم على الأقطاب من أجل تنسيق أحسن وسير جيد لمختلف المصالح الإدارية. كما أدخلت تعديلات على النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق ترتبت عنها تحسن في الأجور والتعويضات. والهدف من ذلك توفير ظروف عمل مواتية للمستخدمين تمكنهم من تقديم أجود الخدمات لموظفي ومتقاعدي الدولة.

الصندوق المغربي للتقاعد
CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES
الصندوق المغربي للتقاعد
CAISSE MAROCAINE DES RETRAITES

تقديم الصندوق المغربي للتقاعد

فاعل أساسي ضمن قطاع الاحتياط الاجتماعي بالمغرب منذ سنة 1930

الصندوق المغربي للتقاعد هو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. بالنظر إلى طبيعته الاجتماعية، يقوم الصندوق بتسيير أنظمة المعاشات التالية:

- نظام المعاشات المدنية،
- نظام المعاشات العسكرية (القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة)،
- نظام التقاعد التكميلي الاختياري (المسمى التكميلي)،
- أنظمة المعاشات غير المساهمة (معاشات الزمانة، منح قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير...)،
- بعض الإيرادات والمنح المحدثة قبل الاستقلال.

وبالإضافة إلى ذلك يتولى الصندوق إنجاز الخدمات التالية لفائدة الغير:

- انجاز الاقتطاعات، بموجب اتفاقيات، لفائدة شركات التمويل وجمعيات الأعمال الاجتماعية،
- انجاز الاقتطاعات برسم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي؛
- أداء خدمات لفائدة مؤسسات الأعمال الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لوزارة التربية الوطنية،
- أداء خدمات لفائدة وزارة الاقتصاد والمالية.

وفيما يخص طريقة تسيير أنظمة التقاعد الأساسية، فإنها تسير وفق مبدإ التوزيع، ويعتمد الصندوق على مبدإ التوزيع الادخاري فيما يخص أنظمة التقاعد الأساسية. أما نظام التقاعد التكميلي فيسير وفق مبدأ الرسملة.
تتكون الاحتياطيات المالية للصندوق من الفوائض المالية لأنظمة التقاعد الأساسية، حيث يتم استثمارها في السوق المالي طبقا لما ينص عليه قرار وزير المالية والتجارة والصناعة والصناعة التقليدية رقم 1253.97 المحدد للإجراءات المتعلقة بتسيير الأرصدة الاحتياطية والاحتياطيات الخاصة بالصندوق المغربي للتقاعد وكذا توزيع الموارد على الاستخدامات المرخص بها.

حكامة الصندوق المغربي للتقاعد

مهام هيئات الحكامة وتكوينها

المجلس الإداري

يدير الصندوق المغربي للتقاعد مجلس إداري مكون من 14 عضوا رسميا، 7 منهم يمثلون الهيئات المشغلة و5 يمثلون المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية واثنان (2) يمثلان المتقاعدين المنتسبين للنظامين. كما يتكون المجلس من 8 أعضاء احتياطيين. ويشار إلى أن سنة 2011 تزامنت مع تجديد المجلس برسم الولاية الخامسة (2011-2014) وهكذا فقد تم تفعيل مسطرة انتخاب وتعيين أعضاء المجلس الجدد في إطار مسلسل انطلق في فبراير 2011 واختتم في شتنبر 2011.

أعضاء المجلس الإداري

الأعضاء بحكم القانون:

السيد رئيس الحكومة؛
السيد وزير الاقتصاد والمالية؛
السيد وزير الداخلية؛
السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛
السيد وزير التشغيل والتكوين المهني؛
السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

الأعضاء الرسميون

ممثل رؤساء الجماعات المحلية : **السيد عزيز رباح؛**
ممثلا المنخرطين العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة: **السيدان حسن المرضي و محمد بوزكيري؛**
ممثل المنخرطين العاملين بالجماعات المحلية : **السيد بوعزة سكري؛**
ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (ق.م.م) : **اليوتنان كولونيل السيد حسن أوتريغت**
ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (ق.م) : **المفتش الممتاز من الدرجة الثانية السيد محمد صراني؛**
ممثلا المتقاعدين : **السيدان أحمد لمباركي والأمين الرقيبات.**

الأعضاء الاحتياطيون

ممثل رؤساء الجماعات المحلية : **السيد مولود بركايو؛**
ممثلا المنخرطين العاملين بالإدارات العمومية والمؤسسات العامة : **السيدان محمد المرابط وعبد الخالق شكري؛**
ممثل المنخرطين العاملين بالجماعات : **السيد محمد منعيم؛**
ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (ق.م.م) : **اليوتنان كولونيل السيد أحمد راغون؛**
ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية (ق.م) : **المفتش الممتاز من الدرجة الثانية السيد رشيد الوالي.**
ممثلا المتقاعدين : **السيدان علال نصري و محمد البشير الإدريسي.**

اللجنة الدائمة

تتمثل مهمتها الأساسية في تتبع تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الإداري وإعداد الملفات الخاصة بالنقاط التي تدرج في جدول أعمال دورات المجلس. ولهذا الغرض تقوم بعقد اجتماعاتها خلال الفترة الفاصلة بين دورات المجلس.

أعضاء اللجنة الدائمة

ممثل وزير الاقتصاد والمالية بصفته رئيسا: **السيد خاليد سفير** ؛
ممثل الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة : **السيد عبد الله الطيبي** ؛
ممثل وزير التشغيل والتكوين المهني : السيدة بثينة فلسي وممثل وزير الداخلية **عبد الخالق الرمضاني** (بالتناوب)؛
ممثل رؤساء الجماعات المحلية : **السيد عزيز رباح** وفي حالة تغيبه ينوب عنه **السيد مولود بركاي**؛
ممثلا المنخرطين في نظام المعاشات المدنية: اثنان بالتناوب من بين السادة: **حسن المرضي** و**محمد بوزكري** و**بوعزة سكري**؛
ممثل المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية : اليوتنان كولونيل **السيد حسن أوتريغيت**؛
ممثل جمعيات المتقاعدين : **السيدان أحمد المباركي** و**الأمين الرقيبات** بالتناوب.

لجنة تحصيص الأصول

لقد تم تعزيز أجهزة الحكامة بإحداث لجنة تحصيص الأصول. وتسهر هذه اللجنة بتعاون مع المصالح المختصة بالصندوق على تحديد إستراتيجية استثمار المدخرات الاحتياطية المتوفرة والعمل على تنفيذها بعد مصادقة المجلس الإداري عليها. وفي هذا الإطار تقوم اللجنة بتقييم عملية تدبير الاحتياطات وترفع تقريرا إلى المجلس الإداري يتناول نتائج المردودية المحققة.

أعضاء اللجنة :

أعضاء لجنة تحصيص الأصول

عضو مستقل من ذوي الاختصاص : **السيد مصطفى باكوري** بصفته رئيسا؛
عضو من بين أعضاء مجلس إدارة الصندوق : **السيد حسن المرضي** بصفته نائب الرئيس.
ممثل وزير الاقتصاد والمالية : **السيد محمد شفيقي**؛
عضو مستقل من ذوي الاختصاص : **السيد محمد الببصيري**؛
ويحضر ممثل مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي اجتماعات اللجنة بصوت استشاري.

لجنة التدقيق

هي لجنة مستقلة للمراقبة أحدثت تطبيقا لمقرر المجلس الإداري رقم د 23.72 بتاريخ 15 دجنبر 2010. تتولى لجنة التدقيق تحت إشراف المجلس الإداري، بمراقبة القوائم التركيبية والمالية للصندوق وذلك بإبداء رأيها حول ملائمة القواعد المحاسبية المعمول بها. وتعتبر هذه اللجنة أداة حوار مع أجهزة المراقبة (المدققون الخارجيون والداخليون) كما تساعد المجلس الإداري على التأكد من مدى احترام التقارير المالية لقواعد المطابقة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها. علاوة على ذلك تعمل لجنة التدقيق على توطيد الممارسة الجيدة للحكامة داخل الصندوق من خلال ضمان كفاءة واستقلالية وعمل سواء الخبراء الخارجيين الاعضاء باللجنة أوالمدققين الخارجيين.

أعضاء لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من 5 أعضاء هم :
ممثل السيد وزير الاقتصاد والمالية بصفته رئيسا : **السيد عبد السلام الجزولي الفار**؛
عضو من بين أعضاء مجلس إدارة الصندوق : **السيد أحمد المباركي** بصفته نائب الرئيس؛
عضو مستقل من ذوي الاختصاص : **السيد مصطفى قاصي** ؛
عضو مستقل من ذوي الاختصاص : **أعمر إيدار**؛
مراقبة الدولة للصندوق المغربي للتقاعد : **السيد عزيز لوباني**
كما يحضر أشغال اللجنة ممثل مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي بصفة استشارية.

أنشطة المجلس الإداري

لقد أنجز الصندوق تقريبا جميع الالتزامات المنصوص عليها في عقد البرنامج برسم سنة 2011، ولم يدخر أي جهد لإنجاح عملية إعداد و تنظيم أشغال المجلس الإداري واللجنة المنبثقة عنه في الآجال المحددة وفي أحسن الظروف. عقد المجلس الإداري خلال سنة 2011 اجتماعين كما تنص على ذلك النصوص المنظمة له.

- فالاجتماع الأول عقد بتاريخ 27 يونيو 2011 في إطار دورة عادية برسم الدورة الرابعة حيث تدارس النقاط التالية المدرجة في جدول الأعمال:

- تقارير عن أشغال اللجن المنبثقة عن المجلس الإداري (اللجنة الدائمة و لجنة تحصيص الأصول و لجنة التدقيق)؛
- القوائم التركيبية والحصيلة الإكتوارية برسم 2010؛
- مشروع عقد برنامج بين الدولة والصندوق المغربي للتقاعد؛
- المصادقة على مشاريع الاتفاقيات ؛
- وضعية انجاز البرنامج السنوي للمؤسسة.

- أما الاجتماع الثاني فتم عقده يوم 28 اكتوبر 2011 في إطار دورة استثنائية برسم الولاية الخامسة و تطرق لدراسة النقاط التالية :

- تأليف اللجنة الدائمة المنبثقة عن المجلس برسم الولاية الخامسة (2011 - 2014)؛
- تأليف لجنة تحصيص الأصول برسم الولاية الخامسة (2011 - 2014) ؛
- تفويض السلط والصلاحيات للسيد المدير برسم الولاية الخامسة للمجلس الإداري؛
- المصادقة على تعديل النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق؛
- إحداث مصلحة لتتبع التحصيل ؛
- تفويض اللجنة الدائمة حصر مشروعي الميزانية وبرنامج العمل لسنة 2012.

توصيات المجلس الإداري

وافق المجلس الإداري خلال الدورتين المذكورتين على 22 قرارا وتوصية تتعلق بالنقط المسجلة في جدول الأعمال. ومما تجب الإشارة إليه، أنه ضمانا لاستمرارية عمل المؤسسة و تفاديا لأي تأخير في عقد الدورة العادية المخصصة لحصر ميزانية وبرنامج عمل الصندوق بسبب انشغالات الحكومة المتعلقة بتنزيل الدستور الجديد للمملكة والاستحقاقات الانتخابية، فقد فوض المجلس الإداري بكيفية استثنائية إلى اللجنة الدائمة صلاحية حصر ميزانية وبرنامج عمل المؤسسة برسم سنة 2012.

نشاط اللجنة الدائمة

عقدت اللجنة الدائمة 10 اجتماعات منها 8 برسم الولاية الرابعة واجتماعين برسم الولاية الخامسة. وقد انصبت أشغال اللجنة بكيفية خاصة على تهييئ مختلف الملفات المتعلقة بالنقاط المدرجة في جدول أعمال دورتي المجلس السالفتي الذكر. كما قامت اللجنة بموجب التفويض الممنوح لها بحصر مشروعي ميزانية وبرنامج عمل الصندوق برسم سنة 2012 .

نشاط لجنة تحصيص الأصول

تطبيقا لقرار المجلس الإداري رقم 10 - 4 بإحداث لجنة تحصيص الأصول عقدت هذه الأخيرة 3 اجتماعات خصصت لامعان التفكير ومناقشة عدة مواضيع حيوية وضرورية لوضع إستراتيجية للتوظيف وتحسين المدخرات المالية للصندوق.
وخلال هذه الاجتماعات درست اللجنة تقارير التدبير مع التركيز على بعض العناصر كبرنامج الاستثمارات وتقلبات الأسواق المالية خلال الفترة المعنية وكذا سياسة التوظيفات المتبعة. كما درست اللجنة أيضا المردودية المحققة وأسباب الفوارق المسجلة مقارنة مع ما تحقق على صعيد مماثل واقتراح تكوين احتياطات خاصة بفئة السندات.
لقد تم تدعيم العناصر المذكورة أعلاه بالحصيلة السنوية للتدبير وبتقرير المدققين الخارجيين الخاص بالمردودية المحققة وبالتقرير التحليلي أصول خصوم الذي يبين مدى ملاءمة التوظيفات المالية مع التزامات الأنظمة المسيرة من طرف الصندوق و كذا اقتراحات الإستراتجية السنوية للاستثمار ووضعية الأسواق المالية.
هذا، ومن أجل تنظيم جيد لأشغالها وإضفاء مزيد من الشفافية والاحترافية والمسؤولية درست وصادقت اللجنة على مدونة لقواعد السلوك.

نشاط لجنة التدقيق

عقدت لجنة التدقيق اجتماعين. الأول بتاريخ 9 مارس 2011 خصص لدراسة النقطتين التاليتين:

- مناقشة ميثاق سير عمل اللجنة والمصادقة عليه؛
- وضع برنامج عمل اللجنة.

أما الاجتماع الثاني الذي انعقد بتاريخ 21 يونيو 2011 فخصص لمناقشة النقاط التالية:

- الحسابات السنوية ورأي المدقق الخارجي؛
- آليات المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر داخل الصندوق؛
- ميثاق سير عمل اللجنة.

الوقائع البارزة لسنة 2011

- انتخاب وتعيين أعضاء جدد بمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد

تميزت سنة 2011 بتجديد أعضاء المجلس الإداري برسم الولاية الخامسة.

- إحداث لجنة التدقيق

سهر الصندوق على بلورة قرار المجلس الإداري القاضي بإحداث لجنة التدقيق التي عززت نظام الحكامة داخل المؤسسة. وتتكون هذه اللجنة من 5 أعضاء:

- ممثل لوزير الاقتصاد والمالية رئيسا للجنة ؛
- عضو من المجلس الإداري نائبا للرئيس ؛
- مراقب الدولة بالصندوق المغربي للتقاعد ؛
- خبيران اثنان مستقلان .

وقد تم تعيين هؤلاء الأعضاء بقرار لوزير الاقتصاد والمالية، فيما تمت صياغة ميثاق عمل اللجنة المذكورة.

- مساهمة الصندوق في ورش إصلاح نظام التقاعد على الصعيد الوطني

باعتباره عضوا في اللجنة التقنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد ساهم الصندوق بفعالية في أشغال هذه اللجنة التي عقدت 55 اجتماعا من سنة 2004 إلى سنة 2011 . على إثر التوصل بالتقرير الذي أعده مكتب خبرة دولي حول الإصلاح الشامل لنظام التقاعد على الصعيد الوطني، طالبت المركزيات النقابية المشاركة في اللجنة التقنية سنة 2011 بضرورة استشارة مكتب العمل الدولي حول سيناريو الإصلاح الملائم للمغرب. وتبعا لذلك قدم خبراء مكتب العمل الدولي يوم 4 غشت 2011 رأيهم الأولي وتوصياتهم بشأن الاقتراحات والسيناريوهات التي تضمنتها الدراسة المذكورة الملائمة للمغرب. وقد انكبت اللجنة التقنية على فحص تقرير مكتب العمل الدولي وكذا الدراسات الأكتوارية المنجزة من طرف مكتب الخبرة الدولي قصد إعداد تقرير شامل وعرضه على اللجنة الوطنية التي يترأسها السيد رئيس الحكومة.

- تطبيق الزيادة في الحد الأدنى للمعاشات

مباشرة بعد صدور القانون رقم 16.11 القاضي بالرفع من مبلغ الحد الأدنى للمعاشات في الجريدة الرسمية، شرع الصندوق في مراجعة المعاشات المشمولة بهذه الزيادة. وتجدر الإشارة إلى أن القانون المذكور رفع مبلغ الحد الأدنى للمعاشات المخولة للمتقاعدين المدنيين والعسكريين من 600 درهم إلى 1000 درهم شهريا وذلك بمفعول فاتح ماي 2011. وبالفعل تمكن الصندوق من مراجعة معظم المعاشات الأساسية مع متم دجنبر 2011 وشرع في مراجعة معاشات ذوي الحقوق على أساس إنهاء هذه العملية في ماي 2012. وقد تم توجيه رسائل إخبارية إلى المعنيين بالأمر بمجرد تسوية وضعيتهم.

- الشروع في تطبيق عقد البرنامج المبرم بين الدولة والصندوق

تميزت سنة 2011 ببدء العمل بالبرنامج التعاقدي بين الدولة والصندوق برسم الفترة 2011 / 2013.
بلغت الالتزامات التي يتعين على الصندوق الوفاء بها بموجب هذا العقد 47 التزاما تهم المحاور الإستراتجية التالية:
1/ ديمومة أنظمة التقاعد (7 التزامات)؛
2/ الحكامة بالصندوق (4 التزامات)؛
3/ تدبير الاحتياطيات المالية (4 التزامات)؛
4 / الخدمات المقدمة للمرتفقين (14 التزاما)؛
5/ أنظمة المعلوميات و التدبير (10 التزامات)؛
6/ تدبير الموارد(8 التزامات)
و قد أنجز الصندوق 80 % من التزاماته المسطرة برسم 2011 .

- رفع تحفظ المدققين الخارجيين المتعلق بالنظام الجبائي للصندوق

لقد تم تحديد الوضعية الجبائية للصندوق بصفة نهائية وذلك على إثر الاجتماعات والرسائل المتبادلة بين الصندوق و المديرية العامة للضرائب .
و تبعا لهذا التوضيح تم رفع التحفظ الذي تضمنته التقارير السابقة للمدققين الخارجيين.

- تفعيل التنظيم الهيكلي الجديد للصندوق

تبعا لتوصية المجلس الإداري خلال الاجتماع الذي عقده بتاريخ 15 دجنبر 2010 تحت الرئاسة الفعلية للسيد رئيس الحكومة وبعد موافقة سلطة الوصاية تم اعتماد تنظيم هيكلي جديد ابتداء من فاتح شتنبر 2011. وقد روعي في هذا التنظيم تحسين أداء الوحدات الإدارية للصندوق وكذا الاستجابة لحاجيات المنخرطين والمتقاعدين وشركاء الصندوق من حيث جودة الخدمات المقدمة إليهم.
ويهدف هذا التنظيم الموجه لخدمة الزبناء إلى تحقيق أعلى درجات الجودة من خلال وضع نظم وأنشطة تقوم على مبدإ التصنيع بما يوفر التحكم في المخاطر وضمان يقظة إستراتيجية لقيادة أنظمة التقاعد.
و بموجب هذا التنظيم أصبح الصندوق يتكون بالإضافة إلى المديرية والكتابة العامة من أربعة أقطاب هي: قطب العمليات وقطب الدعم وقطب التنظيم ونظام المعلوميات وقطب المحفظة المالية.

- تعديل النظام الأساسي لمستخدمي الصندوق

عملا بتوصية المجلس الإداري المتخذة بتاريخ 15 دجنبر 2010 أعد الصندوق باستشارة مع الفرقاء الاجتماعيين اقتراحات لتعديل النظام الأساسي للمستخدمين. وتهدف هذه التعديلات بالأساس إلى تحسين ظروف عمل مستخدمي الصندوق قصد تمكينهم من أداء المهام الموكولة إليهم بأقصى ما يمكن من النجاعة والفعالية وقد حظيت التعديلات المذكورة بتزكية المجلس الإداري وموافقة وزارة الاقتصاد والمالية.

تنمية الشراكة

الشراكة على الصعيد الوطني

الشراكة بين الصندوق المغربي للتقاعد والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

خلال سنة 2011 وقعت كل من المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والصندوق المغربي للتقاعد بروتوكول اتفاقية حول وضع نظام لتبادل المعطيات المعلوماتية المتعلقة بتدبير التعويضات الإجمالية ومعاشات العطب المخولة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير و ذوي حقوقهم.
وتندرج الاتفاقية المبرمة بين الطرفين في إطار تعزيز علاقات التعاون الوثيق بين المؤسستين منذ سنة 2001 والتي ترمي إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة من المؤسستين لفائدة مرتفقيهما المشتركين.
وترمي هذه الاتفاقية إلى معالجة ملفات معاشات العطب والتعويضات الإجمالية المخولة أو المحولة إلى ذوي الحقوق بفاعلية وسرعة أكبر من خلال تبادل المعطيات الرقمية، كما ستسمح بتبسيط المساطر المتعلقة بتكوين الملفات.
وبفضل هذه الاتفاقية ستتوفر المصالح الجهوية والإقليمية التابعة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير على المعطيات الضرورية لإخبار وإرشاد المستفيدين من هذه المعاشات تفعيلا لسياسة القرب وتحسينا لجودة الخدمات.
كما تضع الاتفاقية الموقعة بين الطرفين مسطرة جديدة لمراقبة المعاشات والآليات التدبيرية المناسبة والكفيلة بتطبيق بنود ومضامين هذه الاتفاقية، مع الحرص على حماية المعطيات الشخصية المتبادلة طبقا للقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال.

الشراكة بين الصندوق المغربي للتقاعد ووزارة التشغيل والتكوين المهني

في إطار المشروع المستقبلي المتعلق بإحداث المدرسة الوطنية للحماية الاجتماعية والتي ستشرف عليها وزارة التشغيل والتكوين المهني، شارك الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2011 في المناقشات حول التدابير الضرورية لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود. وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقية شراكة بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والمدرسة الوطنية العليا للحماية الاجتماعية الفرنسية ترمي إلى تحديد أهداف التعاون والتدابير التي يتعين إتباعها وكذا التزامات الطرفين ومجال التبادل ومدة التعاقد. ويتمثل الهدف من هذه الاتفاقية في توفير دورات تكوينية قصيرة وطويلة الأمد لفائدة المؤسسات الوطنية المعنية بالحماية الاجتماعية وبعض القطاعات الوزارية وكذا حاملي شهادات التعليم العالي.

الشراكة بين الصندوق المغربي للتقاعد والجمعية المهنية لشركات التمويل

وقع الصندوق المغربي للتقاعد والجمعية المهنية لشركات التمويل، على هامش الجمع العام للجمعية المهنية لشركات التمويل الذي عقد يوم 8 يونيو 2011 في الدار البيضاء على بروتوكول اتفاق بخصوص الاقتطاعات من المعاشات لاستخلاص أقساط قروض الاستهلاك.
والهدف من هذا الاتفاق هو تجنيب المتقاعدين مخاطر المديونية المرتفعة وذلك في إطار شفافية كاملة، مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى متقاعدي الصندوق ، ويجب التذكير أن شركات التمويل تبقى وحدها المؤهلة لقبول منح القروض.

و نصت الاتفاقية على القواعد الاحترازية التالية:
- عدم تجاوز نسبة الاقتطاع 40 % من المبلغ الصافي للمعاش، دون احتساب التعويضات العائلية؛
- تحديد الحد الأدنى للمعاش غير القابل للتحويل في 1500 درهم، دون احتساب التعويضات العائلية؛
- عدم تجاوز عدد ملفات القروض 3 بالنسبة لكل متقاعد وملفين اثنين كحد أقصى بالنسبة لشركة واحدة؛
- يحدد أجل استرداد القروض في 60 شهرا، على أن لا تتجاوز مدة الاسترجاع فترة تأمين المتقاعد على الحياة.

بالإضافة إلى هذه القواعد، اتفق الصندوق المغربي للتقاعد وشركات التمويل على استفادة متقاعدي الصندوق من نسبة فائدة تقل بنقطتين عن النسبة العامة المحددة من طرف بنك المغرب.
و قد دخلت هذه المقتضيات حيز التنفيذ اعتبارا من فاتح يوليوز 2011، وتهم فقط القروض المقدمة بعد هذا التاريخ.

الشراكة بين الصندوق المغربي للتقاعد وبريد المغرب

عقد الصندوق المغربي للتقاعد وبريد المغرب اتفاقا بتاريخ 10 يونيو 2011 يتعلق بتفويت أشغال طباعة الوثائق الخاصة بأنشطة الصندوق، والتغليف والمخالصة والفرز وتسليم الخدمات البريدية ومعالجة المرجوعات.

التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد والمندوبية السامية للتخطيط

في إطار التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد والمندوبية السامية للتخطيط أنجز الطرفان نموذج ماكرو اقتصادي للتوازن العام ما بين الأجيال وذلك بهدف تقييم تأثير التقاعد على الوضعيات الماكرو اقتصادية.

الشراكة الدولية

التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد والمدرسة الوطنية العليا للحماية الاجتماعية

منذ سنة 2000 والصندوق المغربي للتقاعد يرتبط بعلاقات وثيقة مع المدرسة الوطنية العليا للحماية الاجتماعية بسانت إتيان بفرنسا والتي من مهامها الأساسية التكوين الأولي والمستمر للأطر المكلفة بتدبير الحماية الاجتماعية. وقد سمح هذا التعاون سنة 2011 بالتبادل الاعتيادي للمتدربين.

التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد و الفيدرالية الألمانية لتأمين المعاشات

خلال سنة 2011 تعزز التعاون وتبادل الخبرات في مجال الحماية الاجتماعية والمالية والتكوين من خلال إبرام اتفاقية التعاون مع الفيدرالية الألمانية لتأمين المعاشات (مؤسسة التقاعد الأولى في ألمانيا) وذلك طبقا للمادة 5 من اتفاقية التعاون (الاتفاقية التقنية 2011-2013) الموقعة في 9 نونبر 2009 بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المغربي للتقاعد و الفيدرالية الألمانية لتأمين المعاشات. وقد وافق ممثلو هذه المؤسسات على تمديد تعاونهم المبرم سنة 2009 إلى غاية 2013.
ويرتكز اتفاق تبادل الخبرات هذا على المحاور التالية:

- تدبير الاستقبال والشكايات؛
- مراقبة التدبير ومخاطر الإدارة العملياتية؛
- نظام المعلوميات (البوابة الالكترونية، تبادل المعطيات المعلوماتية،الحماية المعلوماتية)؛
- إعداد الميزانيات والمحاسبة؛
- تدبير الموارد البشرية والعمل الاجتماعي.

التعاون بين الصندوق المغربي للتقاعد و الجمعية الدولية للحماية الاجتماعية

بمناسبة انعقاد الجمع العام للجمعية الدولية للحماية الاجتماعية وتنظيم المنتدى الدولي للحماية الاجتماعية بمدينة الكاب بجنوب إفريقيا في 29 نونبر إلى 4 دجنبر 2010، حظي الصندوق المغربي للتقاعد بثقة هذه الهيئة ،حيث أسند له منصب نائب رئيس اللجنة التقنية «تنظيم، تدبير وإبداع»، وذلك لولاية مدتها 3 سنوات.
وتشكل هذه اللجنة إحدى اللجن التقنية 12 المحدثة منذ سنة 1947 إلى غاية سنة 2010 وهي تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الجمعية للفترة 2011 – 2013.
خلال سنة 2011 ساهم الصندوق المغربي للتقاعد بفعالية في الأشغال الأولى للجنة التقنية «تنظيم ، تدبير وإبداع» في إطار المشروع الرائد الخاص ب «النهوض بالحكامة الجيدة في مجال الحماية الاجتماعية»، وذلك من خلال المشاركة في إعداد الشروط المرجعية من أجل بلورة التوجهات الأساسية حول التخطيط الاستراتيجي وتدبير المخاطر والتدقيق الداخلي والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية.

1

تدبير الأنظمة

نظام المعاشات المدنية

النشاط المتعلق بالمهن
التدبير المالي لنظام المعاشات المدنية

نظام المعاشات العسكرية

نظام التقاعد التكميلي

الأنظمة غير المساهمة

تدبير الخدمات لحساب الغير

نظام المعاشات المدنية

يدير الصندوق المغربي للتقاعد نظام المعاشات المدنية الذي يسري على:
- موظفي الدولة المتمرنين والمرسمين؛
- موظفي الجماعات المحلية المتمرنين والمرسمين؛
- مستخدمي بعض المؤسسات العمومية.

يتضمن تدبير المعاشات المدنية الأنشطة المهنية المتعلقة بالانخراط ودراسة الملفات ومراقبة وتخويل الحقوق وأداء المعاشات.

كما يشمل تدبير نظام المعاشات المدنية أنشطة أخرى تهم تدبير الاحتياطيات المالية للنظام وكذا قيادته الإكتوارية.

النشاط المهني

1. الانخراطات

مع نهاية سنة 2011 وصل عدد المنخرطين في نظام المعاشات المدنية إلى 629.892 منخرط موزعين حسب الهيئات المشغلة على الشكل التالي :

الجدول رقم 1: توزيع المنخرطين المساهمين حسب الهيئات المشغلة

الهيئة المشغلة	2010		2011		التغير
	العدد	%	العدد	%	(11/10)
الدولة	463.355	% 78,00	499.698	% 79,33	% 7,84
الجماعات المحلية	108.076	% 18,19	107.888	% 17,13	% 0,17-
المؤسسات العمومية	22.650	% 3,81	22.306	% 3,54	% - 1,52
المجموع	594.081	% 100	629.892	% 100	% 6,03

تابع الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2011 عملية تحيين جذاذات الموظفين المدنيين المنخرطين في الصندوق.

ويمكن تلخيص النتائج المحصلة كالتالي :
- ارتفاع عدد المنخرطين المدنيين المنتمين للدولة مقارنة بسنة 2010 حيث بلغ عددهم 499.698 موظفا؛
- بلغ عدد المنخرطين المنتمين للجماعات المحلية 107.888 موظفا مقابل 108.076 خلال سنة 2010 بانخفاض بلغت نسبته 0,17 %؛
- بلغ عدد المنخرطين المنتمين للمؤسسات العمومية 22.306 مستخدما مقابل 22.650 خلال سنة 2010 بانخفاض بلغت نسبته 1,52 %.

2 ـ تتبع الاقتطاعات برسم الانخراط

فيما يخص تتبع الاقتطاعات والمساهمات الخاصة بالجماعات المحلية، قامت مصالح الصندوق خلال السنة المالية 2011 بمعالجة 12.616 من بيانات الالتزام السنوية والتكميلية مقابل 9.381 خلال سنة 2010. أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية وهيئات الإلحاق فقد بلغ عدد بيانات الاقتطاع التي تمت معالجتها 2954.

3 ـ تصحيح الخدمات والتحويل من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد

خلال سنة 2011 باشر الصندوق المغربي للتقاعد معالجة 2075 ملفا لتصحيح الخدمات وتحويل للحقوق المكتسبة لدى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد المتعلقة بموظفي الدولة المدنيين وموظفي الجماعات المحلية ومستخدمي المؤسسات العمومية.

حتى نهاية السنة المالية 2011، بلغ مجموع الدفاتر الفردية المحولة من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الخاصة بالموظفين والأعوان المنتمين للإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية 13.741 دفترا بمبلغ إجمالي يصل إلى 258,8 مليون درهم،أي بزيادة بلغت نسبتها 57 % مقارنة بسنة 2010. وقد تحقق ذلك بفضل بروتوكول الاتفاق المبرم مع النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الذي يهدف إلى ملاءمة المعطيات المتعلقة بتواريخ الترسيم وتسريع تحويلات الأعوان المرسمين. وللإشارة فإن مجموع هذه الدفاتر تمت معالجتها وإدراجها في قاعدة المعطيات المتعلقة بالحقوق.

4 ـ استرجاع الاقتطاعات

فيما يخص المنخرطين في نظام المعاشات المدنية، همت عملية استرجاع المبالغ المقتطعة لأجل التقاعد 384 ملفا منها 319 ملفا تتعلق بموظفي الدولة المدنيين و47 ملفا تهم مستخدمي الجماعات المحلية و18 ملفا تخص مستخدمي المؤسسات العمومية.

5 ـ لجنة الإعفاء

خلال سنة 2011 درست لجنة الإعفاء الخاصة بموظفي الدولة المدنيين 731 ملفا رفض منها 497 ملفا لأسباب مختلفة فيما تم قبول 234 ملفا.

6 ـ تصفية المعاشات

فيما يخص نظام المعاشات المدنية تمت تصفية 31.823 ملف تقاعد مقابل 22.561 خلال سنة 2010، أي بزيادة نسبتها 41,05 %.

الجدول رقم 2: عدد ملفات التقاعد التي تمت تصفيتها برسم نظام المعاشات المدنية

	2010	2011	التغير 10/11
التخويل	13.989	12.464	% - 10,90
المراجعات	5.213	16.403	% 214,66
التحويل	3.359	2.956	% - 12,00
المجموع	22.561	31.823	% 41,05

همت التخويلات الجديدة 12.464 ملفا سنة 2011 مقابل 13.989 ملفا برسم سنة 2010، أي بانخفاض بلغ 10,9 %. أما فيما يتعلق بالمراجعات، فقد قامت مصالح الصندوق بمعالجة 16.403 ملفا، حيث تضاعف العدد ثلاث مرات مقارنة مع سنة 2010. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في مبلغ الحد الأدنى للمعاش الذي انتقل من 600 إلى 1000 درهم في الشهر. أما الملفات المحولة لفائدة ذوي الحقوق فقد وصل عددها إلى 2.956 ملفا.
إن توزيع التخويلات الجديدة حسب أسباب الحذف من الأسلاك تضع الإحالة على التقاعد برسم حد السن في المقدمة بنسبة 77,98 %.

الجدول رقم 3 توزيع تخويلات نظام المعاشات المدنية حسب سبب الحذف من الأسلاك

الأنظمة	حد السن	الوفاة في طور العمل	الإحالة بناء على طلب	العجز	إجراءات تأديبية	المغادرة الطوعية	المجموع
نظام المعاشات المدنية	9.719	1240	1306	19	175	5	12.464

7 ـ تدبير الخدمات | أداء المعاشات

بلغ عند نهاية سنة 2011 العدد الإجمالي للمستفيدين من نظام المعاشات المدنية المسير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد 249.492 مقابل 237.685 خلال سنة 2010، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 4,97 % . ويبين الجدول أسفله توزيع المستفيدين حسب فئاتهم:

جدول رقم: 4: توزيع المستفيدين من النظام حسب فئاتهم

فئة المستفيدين برسم سنة 2011	
المتقاعدون أنفسهم	169.412
ذوو الحقوق	80.080
المجموع	249.492

8 ـ التعويضات العائلية

وصل المبلغ الإجمالي للتعويضات العائلية التي صرفها الصندوق المغربي للتقاعد للمستفيدين من نظام المعاشات المدنية، 249,08 مليون درهم.

9 ـ المعامل الديموغرافي

يعد المعامل الديموغرافي أحد المقاييس الرئيسية التي تظهر مستوى السلامة المالية لأنظمة التقاعد الممولة وفق مبدأ التوزيع لكونه يحدد عدد النشيطين الذين يمولون معاش متقاعد واحد.
فبخصوص نظام المعاشات المدنية المسير من قبل الصندوق المغربي للتقاعد، لوحظ خلال العقدين الأخيرين انخفاض مستمر للمعامل الديموغرافي، حيث تضاعف عدد المتقاعدين ثلاث مرات مقارنة مع زيادة عدد النشيطين خلال العشرين سنة الأخيرة.

تطور المعامل الديموغرافي لنظام المعاشات المدنية

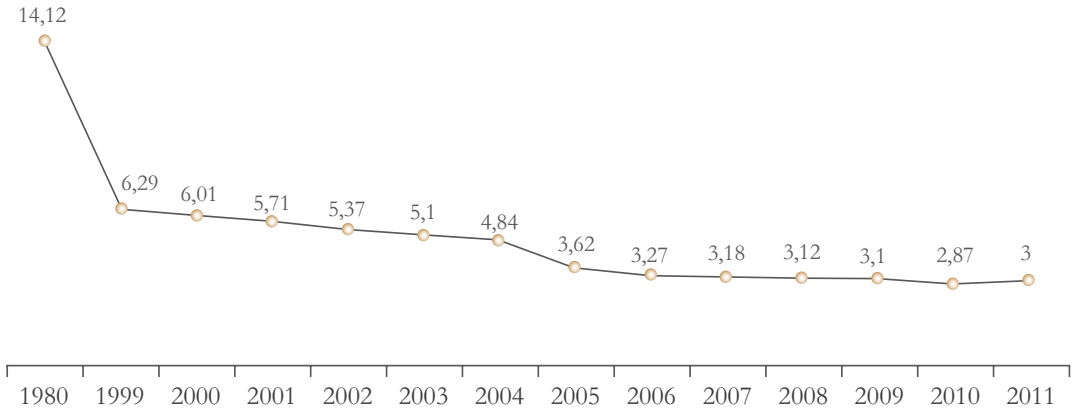

التدبير المالي لنظام المعاشات المدنية

تدبير الرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية

بمبادرة من الصندوق المغربي للتقاعد، قام مكتب خبرة مختص بالتصديق على المردودية المالية المحققة سنتي 2009 و2010 برسم تدبير الرصيد الاحتياطي لنظام المعاشات المدنية. وفي هذا الإطار، قام مكتب الخبرة المذكور بدراسة و المصادقة على المنهجية المعتمدة لاحتساب انجازات كل صنف و كذا إجمالي المحفظة المالية، إضافة للآليات المتبعة لتثمين الأصول.

على مستوى الحكامة المالية، و في إطار وضع مسطرة خاصة بتدبير المخاطر المالية وفقا للمعايير المعمول بها في هذا المجال، فقد تميز تدبير المحفظة المالية خلال سنة 2011 بتحديد الصيغة النهائية للمسطرة المذكورة وكذا باعتماد نظام مالي خاص بقطب تسيير المحفظة المالية.

و من بين الأهداف المتوخاة من وضع النظام المالي المذكور تحديد أهداف التدبير المالي وكذا مستوى المخاطر المسموح بها و هوامش المناورة الخاصة بكل صنف من الأصول.

ومن بين الأحداث المهمة خلال سنة 2011 إحداث هيئتين للتوظيف الجماعي للقيم المنقولة صنف الأسهم - وذلك بعد ما تم استيفاء شروط وإنجاز طلب العروض الذي أسفر عن اختيار شركتي CDG Capital Gestion و Wafa Gestion للاستفادة من تفويض تدبير جزء من محفظة الأسهم.

القيادة المالية لنظام المعاشات المدنية

تقوم إدارة الصندوق، قبل متم شهر ماي من كل سنة، بتحيين الدراسات الخاصة بتدبير «الأصول- الخصوم» المتعلقة بالأنظمة الأساسية التي يسيرها وذلك قصد الحصول على أفضل تطابق ما بين الالتزامات المستقبلية لأنظمة المعاشات والتوظيف المالي للاحتياطيات المتوفرة.

من هذه الزاوية، عملت المؤسسة على تحيين الدراسات الخاصة بتدبير « الأصول – الخصوم» المذكورة أعلاه والمتعلقة بنظام المعاشات المدنية. وقد تم إنهاء هذه الدراسات في دجنبر 2011، على أساس تقديم خلاصاتها إلى لجنة تحصيص الأصول.

التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية

لا زال نظام المعاشات المدنية يدر فوائض مالية حيث تمثل نسبة تغطية التحملات مقارنة مع الموارد 119,37%. وهكذا بلغ الفائض المالي المحقق سنة 2011 ما يعادل 2,29 مليار درهم

جدول رقم 5 : التوازن المالي لنظام المعاشات المدنية

النظام (بملايين الدرهم)	الاقتطاعات (1)	مساهمات الهيئات المشغلة(2)	الموارد (1)+(2)=(3)	التحملات (4)	الرصيد	نسبة التغطية
المعاشات المدنية	7226,21	6906,03	14.132,24	11.839,02	2293,22	119,37%

تطور الأرصدة الاحتياطية لنظام المعاشات المدنية من سنة 2004 إلى 2011:

تطور الاحتياطيات

لم يعرف الرصيد الاحتياطي للصندوق المغربي للتقاعد تطورا مهما، إلا انطلاقا من سنة 2004، ويرجع ذلك، من جهة، إلى تسديد الدولة لمتأخراتها برسم مساهماتها كهيئة مشغلة و إلى سدادها العجز الذي عرفه نظام المعاشات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2010 وكذا إلى تحمل الدولة الانعكاس المالي الناتج عن عملية المغادرة الطوعية، ومن جهة أخرى يعود التطور المذكور إلى ما تحقق من عائدات مهمة على مستوى التدبير الإيجابي للأصول المالية.

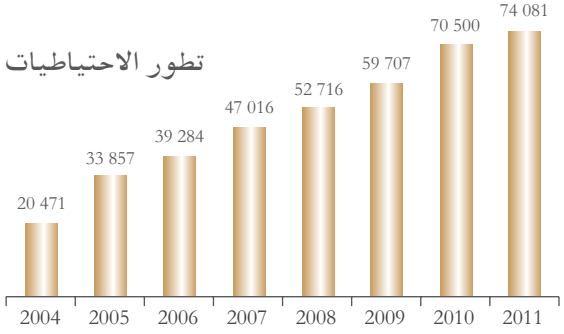

رصيد الاحتياطيات المالية

ارتفع المبلغ الإجمالي للموارد الإضافية خلال سنة 2011 ليصل إلى 3,70 مليار درهم ، وهو موزع على الشكل التالي:

- الفوائض التقنية: 447,31 مليون درهم؛
- عائدات التوظيفات: 3.251 مليون درهم.

وهكذا انتقل هذا الرصيد في متم دجنبر 2011 إلى 74,2 مليار درهم مقابل 70,5 مليار درهم في نهاية 2010، أي بزيادة بلغت 5,25 %.

حسب قيمة السوق المالي بلغ الرصيد المذكور 77,3 مليار درهم خلال سنة 2011 مقابل 76,3 مليار درهم في متم 2010، أي بزيادة بلغت 1,58%
وتتميز التوظيفات حسب صنف الأصول بهيمنة التوظيفات المنجزة في شكل سندات الدولة والأسهم المسعرة لدى بورصة القيم بالدار البيضاء، أما باقي الاستثمارات وحسب القوانين الجاري بها العمل، فقد تم توظيفها في سندات خاصة و في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة و في صندوق الاستثمار العقاري والسياحي.

المداخيل التراكمية

مكن تدبير المحفظة المالية للصندوق من تحقيق مداخيل مهمة ساعدت على تزويد الاحتياطيات بموارد إضافية. وهكذا تم استثمار نسبة 88 % من التدفقات الإضافية في الأسواق المالية برسم السنة المالية 2011، وهو ما يمثل كتلة مالية بلغت 3,25 مليار درهم.
بلغت المداخيل التراكمية منذ سنة 1998 إلى متم 2011 مبلغ 22,91 مليار درهم. وتمثل هذه المداخيل 32,47 % من مجموع الرصيد الاحتياطي إلى متم 2010 وهذا الرصيد بإمكانه تمويل أداء معاشات التقاعد المدنية لمدة تناهز 21 شهرا.

نسبة المردودية

حقق متوسط مردودية التوظيفات نسبة 4,6 % متجاوزا بذلك متوسط نسبة مردودية سندات الخزينة لمدة 15 سنة على مستوى السوق الثانوي ما بين 2008 و2010 أي بنسبة 4,46 %. (مقابل 3,86% إذا أخذنا بعين الاعتبار المردودية لنفس المدة على مستوى السوق الأساسي).

القيادة الاكتوارية لنظام المعاشات المدنية

إن إنجاز الحصيلة الإكتوارية يستوجب القيام بإسقاطات ديموغرافية ومالية على المدى البعيد بناء على فرضيات تطور المقاييس الأساسية التي تتحكم في تسيير النظام وتهدف إلى تقييم التزاماته المستقبلية إضافة إلى موارده المتوقعة.
وتعطي الحصيلة الإكتوارية فكرة عن تطور النظام على مدى زمني معين تجاه المنخرطين والمتقاعدين وذوي الحقوق الحاليين (التقييم في إطار مجموعة شبه مغلقة).
وجدير بالذكر أن نتائج الحصيلة الإكتوارية للنظام خلال سنة 2011 تأخذ بعين الاعتبار تأثير الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والمتعلقة بالرفع من الحد الأدنى من المعاش والزيادة في أجور الموظفين ب 600 درهم شهريا.
ويبين الجدول التالي نتائج الحصيلة الإكتوارية لنظام المعاشات المدنية خلال سنة 2011.

الجدول رقم 6 : نتائج الحصيلة الإكتوارية لنظام المعاشات المدنية في سنة 2011 :

بملايين الدراهم	2011
القيمة الحالية المحتملة للنفقات	933.113
مجموع الحقوق المكتسبة	613.342
الحقوق المكتسبة للنشيطين	450.438
الحقوق المكتسبة للمتقاعدين	126.036
الحقوق المكتسبة للمستفيدين من المغادرة الطوعية	36.868
حقوق التعويضات العائلية	19.999
الحقوق المستقبلية	299.772
القيمة الحالية المحتملة للموارد1	153.263
الاحتياطيات المتوقعة	74.120
التحملات الصافية غير المشمولة بالتغطية2	- 705.730
أفق التوازن (السنة)	2021
معدل التمويل المسبق 3	% 24,37
معدل التغطية للحقوق المكتسبة4	% 12,08

1 – القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة (االخدمات أو المساهمات) في إطار مجموعة شبه مغلق تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المحتملة للساكنة الحالية من نشيطين ومتقاعدين (باستثناء المنخرطين الجدد) هذه التدفقات تشمل حقوق الماضي والمستقبل.

2 – غير مشمولة بالتغطية سواء بالاشتراكات المستقبلية أو بالأصول الحالية.

3 – معدل قيمة احتياطي المعاشات والقيمة الحالية المتوقعة للموارد على القيمة الحالية للخدمات المتوقعة.

4 – معدل قيمة احتياطي المعاشات على القيمة الحالية المتوقعة للحقوق المخولة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الحالية المحتملة للمعاشات تصل - في حالة مجموعة شبه مغلقة إلى 933,113 مليار درهم. في حين أن القيمة الحالية المحتملة للموارد تصل إلى 153,26 مليار درهم.
بلغ احتياطي المعاشات في نهاية سنة 2011 ما قدره 74,12 مليار درهم بزيادة وصلت نسبتها 5,25 % مقارنة مع السنة الماضية.
من جهتها فإن التحملات الصافية غير المغطاة، والتي تمثل الفرق بين القيمة الحالية المحتملة للموارد بما فيها الاحتياطيات والقيمة الحالية المحتملة للتحملات تقدر ب 705,73 مليار درهم.

حسب المؤشرات الإكتوارية المبينة في الجدول أعلاه يتضح أنه في حالة إغلاق النظام في وجه المنخرطين الجدد، فإن التزامات النظام (613 مليار درهم سنة 2012) ستغطي نسبة 12,08 % .

إن تحليل الحقوق في إطار نظام نصف مغلق، حيث أن المساهمين الحالين يساهمون ويكتسبون الحق إلى حين التصفية يبين أن التزامات النظام خلال سنة 2012 ستكون مغطاة في حدود 24,37 %، وذلك بواسطة الأموال والاحتياطيات المتوفرة في هذا التاريخ (74 مليار درهم) وكذلك بواسطة المساهمات المستقبلية المحينة (153 مليار درهم).
وحيث يتوقع بروز أول عجز (الربع الأخير 2012) صادق مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد على توصية خلال اجتماعه المنعقد يوم الاثنين 27 يونيو 2011 تقضي بإجراء إصلاح معلماتي لنظام المعاشات المدنية.
ويهدف سيناريو الإصلاح المقترح إلى تدعيم التوازنات المالية لنظام المعاشات المدنية على المديين القريب والمتوسط، وذلك في انتظار بلورة إصلاح شمولي لأنظمة التقاعد متوافق عليه بين الدولة والفرقاء الاجتماعيين.
ويرتكز السيناريو المقترح على توليفة من المقاييس الثلاثة التالية:

- الرفع التدريجي لسن الإحالة على التقاعد ب 5 سنوات على مدى 10 سنوات؛
- احتساب المعاش على أساس متوسط الأجر للثمانية سنوات الأخيرة وذلك بصفة تدريجية إلى غاية 2018؛
- الرفع من نسبة المساهمات بنسبة 2 % سنويا لتنتقل من 20 % حاليا إلى 26 % سنة 2014.

إن التأثير المترتب عن تعديل المقاييس الثلاثة السالفة الذكر سينعكس على التوازن المالي للنظام من خلال:

- خفض الالتزام الصافي غير المغطى حتى سنة 2060 بنسبة 57 %. كما ستنتقل الالتزامات المالية من 484 مليار درهم إلى 208 مليار درهم، بربح صافي يصل إلى 276 مليار درهم؛
- تأجيل تاريخ ظهور أول عجز لنظام المعاشات المدنية إلى غاية سنة 2023 عوض 2014؛
- تعزيز دور الاحتياطيات في تمويل النظام من خلال تمكين الصندوق من الوفاء بالتزاماته إلى غاية سنة 2030 عوض سنة 2021 في حالة الإبقاء على الوضعية الحالية .

هذا و إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي من أجل تحسين القدرة الشرائية للموظفين و المتقاعدين قد أثرت سلبا على الوضعية المالية للصندوق.
إن الزيادة في الحد الأدنى للمعاشات ستهم 31760 معاشا مدنيا مخولا للمتقاعدين و ذوي حقوقهم، 9840 من هذه المعاشات الخاصة بالمتقاعدين تمت تسويتها في شهري نونبر و دجنبر 2011 .أما باقي المعاشات فسيتم تسويتها خلال النصف الأول من سنة 2012. وقد كلفت الزيادة في الحد الأدنى للمعاشات مبلغا ماليا إضافيا سنويا يقدر ب 50 مليون درهم.
و من جهة أخرى فإن زيادة 600 درهم صافية شهريا في أجور الموظفين أدت إلى تحسين مداخيل الصندوق على المدى القريب وهو ما سيترتب عنه تأجيل العجز لمدة 7 أشهر .غير أنه على المدى الطويل فإن الزيادة المذكورة في الأجور سيترتب عنها تحمل إضافي بنسبة 10 %، حيث سينتقل الالتزام غير المغطى من 444 مليار درهم إلى 484 مليار درهم.

نظام المعاشات العسكرية

يتضمن تدبير المعاشات العسكرية أنشطة مهنية متعلقة بالانخراط وتصفية الملفات والتحقق من الحقوق وتخويلها ومراقبة الأداء.
و من جهة أخرى، فإن القيادة الإكتوارية لنظام المعاشات العسكرية تسمح بتتبع تطوره الديموغرافي والمالي.

النشاط المهني

1 ـ تصحيح الخدمات والتحويل

خلال سنة 2011 باشر الصندوق المغربي للتقاعد معالجة 168 طلبا لتصحيح الخدمات المتعلقة بأفراد القوات المسلحة الملكية وأفراد القوات المساعدة.

2 ـ استرجاع الاقتطاعات

فيما يخص المنخرطين في نظام المعاشات العسكرية، فإن عملية استرجاع المبالغ المقتطعة لأجل التقاعد همت 221 ملفا.

3 ـ لجن الإعفاء

خلال سنة 2011 درست لجن الإعفاء الخاصة بالمنخرطين في نظام المعاشات العسكرية 785 ملف مقابل 643 خلال سنة 2010.

4 ـ تصفية المعاشات

خلال سنة 2011 تمت تصفية 10.628 ملف تقاعد عسكري مقابل 10.174 خلال سنة 2010، أي بزيادة نسبتها 4,46 %.

الجدول رقم 7: عدد ملفات التقاعد التي تمت تصفيتها برسم نظام المعاشات العسكرية

	2010				2011				نسبة التغير 11/10
فئات المستفيدين	تخويل	مراجعة	تحويل	المجموع	تخويل	مراجعة	تحويل	المجموع	
نظام المعاشات العسكرية	6790	914	2470	10174	6467	1616	2545	10628	% 4,46
أفراد القوات المسلحة الملكية	5204	705	1794	7703	5030	1130	2035	8195	6,39%
أفراد القوات المساعدة	1586	209	676	2471	1437	486	510	2433	% - 1,54

همت التخويلات الجديدة 6467 ملف مقابل 6790 ملف برسم سنة 2010. أما فيما يتعلق بالمراجعات فقد قامت مصالح الصندوق بمعالجة 1616 ملف في حين بلغت التحويلات 2545 ملف.
إن توزيع التخويلات الجديدة حسب أسباب الحذف من الأسلاك تضع التقاعد برسم حد السن في المقدمة بنسبة 67 % .

الجدول رقم 8: توزيع تخويلات المعاشات العسكرية حسب سبب الحذف من الأسلاك

	سبب الحذف من الأسلاك					
فئات المستفيدين	حد السن	الوفاة في طور العمل	بناء على طلب	العجز	إجراءات أخرى	المجموع
نظام المعاشات العسكرية	4335	377	226	1360	169	6467
أفراد القوات المسلحة الملكية	3082	323	219	1260	146	5030
أفراد القوات المساعدة	1253	54	7	100	23	1437

باستثناء الارتفاع المهم للإحالة على التقاعد بسبب العجز المسجلة لدى أفراد القوات المسلحة الملكية، فإن التخويلات حسب الأسباب الأخرى للحذف من الأسلاك تبقى مماثلة للسنوات الماضية.

5 ـ مراجعة الحد الأدنى للمعاشات

من المتوقع أن تهم الزيادة في مبالغ المعاشات الدنيا 45.525 مستفيد من معاش التقاعد العسكري الأساسي والمُحول. انطلاقا من 27 أكتوبر 2011 تاريخ نشر القانون رقم 16.11 بالجريدة الرسمية والمغير للقانون رقم 013.71 المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، قامت مصالح التخويل بمراجعة 23.322 معاش تقاعد أساسي معني بالزيادة المذكورة، كما تمت تسوية 20.324 معاش خلال شهري نونبر ودجنبر 2011. أما بالنسبة للمعاشات الأساسية ومعاشات ذوي الحقوق المتبقية فسيتم معالجتها خلال النصف الأول من سنة 2012.

6 ـ التعويضات العائلية

صرف الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2011 برسم التعويضات العائلية المخولة للمتقاعدين العسكريين مبلغ 615,67 مليون درهم.

7 ـ المعامل الديموغرافي

يبقى المعامل الديموغرافي الخاص بنظام المعاشات العسكرية دون المستوى المطلوب للحفاظ على التوازن المالي للنظام. هذا الانخفاض هو نتيجة الارتفاع السريع لعدد متقاعدي هذا النظام بنسبة 12 مرة مقارنة مع تطور عدد النشيطين (تطور المتقاعدين بنسبة 337 % مقابل 26 % للنشيطين).

تطور المعامل الديموغرافي لنظام المعاشات العسكرية

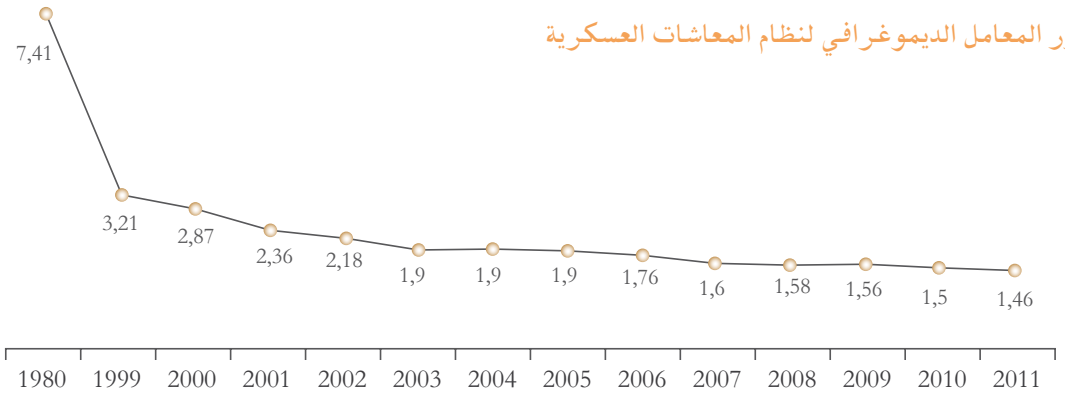

8 ـ التوازن المالي لنظام المعاشات العسكرية

بالرغم من الرفع من مساهمات الدولة منذ 2006، بقي نظام المعاشات العسكرية في عجز مستمر منذ 1993. غير أن الدولة تتحمل العجز المسجل.

جدول رقم 9 : التوازن المالي لنظام المعاشات العسكرية

النظام (بملايين الدرهم)	الاقتطاعات (1)	مساهمات الهيئة المشغلة (2)	الموارد (3) = (1) + (2)	التحملات (4)	الرصيد	نسبة التغطية
المعاشات العسكرية	1655,75	3284,12	4939,87	5082,99	- 143,12	% 97,18

نظام التقاعد التكميلي

في إطار تنويع خدماته، أحدث الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2006 نظام التقاعد التكميلي المسمى «التكميلي». وهو مخصص حصريا للمنخرطين والمتقاعدين المدنيين والعسكريين المنتمين للصندوق، ويسير هذا النظام بموجب قرار وزير المالية والخوصصة رقم 05-46 المؤرخ في 3 ذي الحجة 1425 الموافق ل 14 يناير 2005 والصادر في الجريدة الرسمية عدد 5288. ويتم تسيير «التكميلي» حسب مبدأ الرسملة.

1 - تحصيل الاشتراكات

يجري الاقتطاع برسم الانخراط في نظام التقاعد التكميلي من المنبع بإذن من المنخرطين في إطار اتفاقيات لتبادل المعلومات والاقتطاعات مبرمة مع المركز الوطني للمعالجة التابع للخزينة العامة للمملكة.
خلال سنة 2011 عرف نظام التقاعد التكميلي تطورا ملحوظا بلغت نسبته 70 % من رقم معاملاته مقارنة مع سنة 2010 وذلك بمبلغ وصل إلى 11,84 مليون درهم في 31 دجنبر 2011. من جهتها سجلت الاشتراكات الجديدة ارتفاعا سنة 2011. كما سجلت الدفوعات الاستثنائية، إلى حدود نهاية سنة 2011، مبلغا قدره 4,24 مليون درهم، وهو ما يمثل 35% من رقم المعاملات المحقق.

الجدول رقم 10: مؤشرات نظام التقاعد التكميلي

	2011	2010
رقم المعاملات (ملايين الدرهم)	11,84	6,95
الاشتراكات الجديدة (آلاف الدرهم)	91,40	85,05
الدفعات الاستثنائية	4,24 (ملايين درهم)	333,60 (آلاف الدرهم)

بلغ رقم المعاملات المحقق في نهاية 2011 مبلغا إجماليا وصل إلى 32,47 مليون درهم.

رقم المعاملات المحقق (بملايين الدراهم)

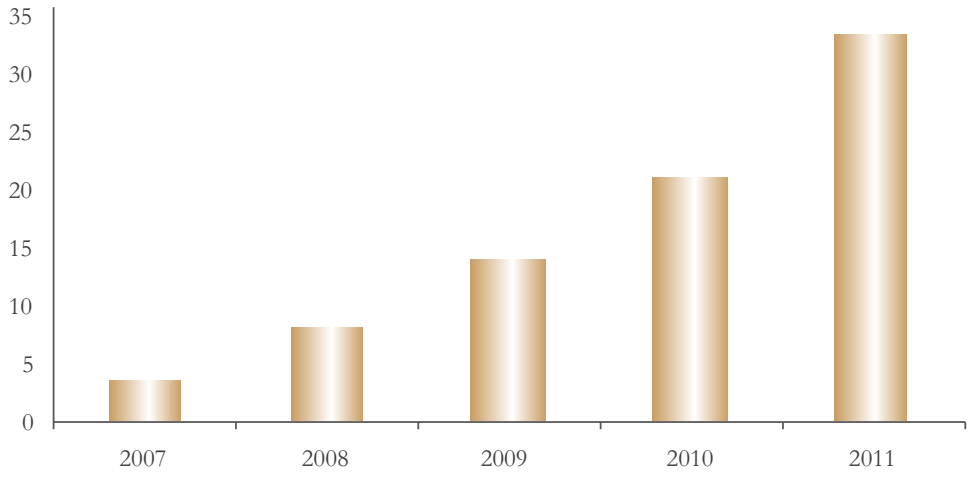

2 – عمليات التصفية

استكمل نظام التقاعد التكميلي خلال هذه السنة 5 سنوات من النشاط، وبذلك بدأت مرحلة التصفية عبر معالجة 18 طلبا تتعلق باسترجاع الحقوق المكونة. وقد وصلت المبالغ المصفاة برسم استرداد الحقوق 498 034,71 درهم. بالإضافة إلى ذلك، وخلال سنة 2011 سجل نظام التقاعد التكميلي حالتي وفاة، وقد تمت تصفية الحقوق المكونة لفائدة ذوي الحقوق بما مجموعه 70 137,74 درهم.

الجدول رقم 11: أسباب تصفية الحقوق برسم نظام التقاعد التكميلي

أسباب التصفية	العدد	المبالغ بالدرهم
الإحالة إلى التقاعد	0	0
استرداد المبالغ	18	498 034,71
الزمانة	0	0
الوفاة	2	70 137,74
المجموع	20	568.172,45

3 – إعادة تقييم الدفاتر الفردية

انتهت عملية احتساب نسبة إعادة تقييم الاشتراكات برسم نظام التقاعد التكميلي لسنة 2011 من خلال تحيين الدفاتر الفردية للمنخرطين. وبلغ معدل المردودية خلال السنة 7,11 %. ومن أجل التواصل مع المنخرطين حول النتائج المحققة، فقد تمت موافاتهم ببيانات توضح الوضعية الجديدة لحساباتهم الشخصية.

تطور نسبة إعادة تقييم نظام التقاعد "التكميلي"

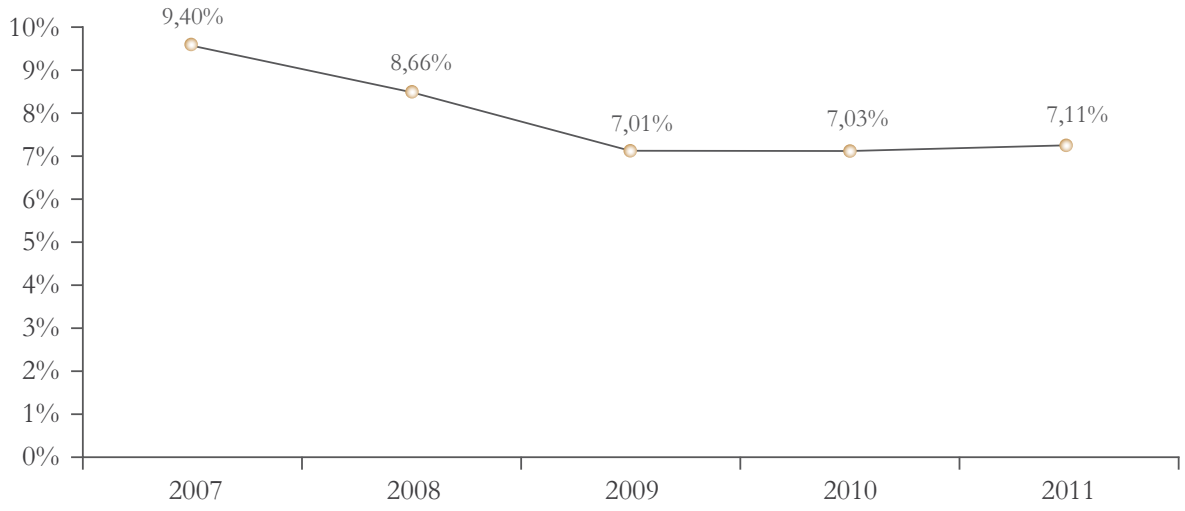

4 – القيادة المالية لنظام التقاعد التكميلي

من أجل ملاءمة جيدة بين الالتزامات المستقبلية لنظام التقاعد التكميلي وتوظيف الاحتياطيات المالية برسم هذا النظام المسير حسب مبدأ الرسملة، إلتزم الصندوق باعتماد طريقة التدبير " أصول- خصوم ".

الأنظمة غير المساهمة

بالإضافة إلى تدبير الأنظمة الأساسية والتكميلية، فإن الصندوق المغربي للتقاعد يسير أنظمة غير مساهمة لحساب الدولة. وتضم هذه الأنظمة على الخصوص معاشات الزمانة المدنية والعسكرية وكذا معاشات ومنح قدماء المقاومين.

النشاط المهني

1 – معاشات الزمانة

خلال السنة المالية 2011 بلغ عدد ملفات معاش الزمانة التي تمت تصفيتها 4 023 ملفا، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 59,20 % مقارنة مع سنة 2010.

الجدول رقم 12 : عدد معاشات الزمانة التي تمت تصفيتها

الأنظمة	2010				2011				نسبة التغير
	التخويل	المراجعة	التحويل	المجموع	التخويل	المراجعة	التحويل	المجموع	11/10
الزمانة	1 830	436	261	2 527	3 044	586	393	4 023	59,20%
المعاشات المدنية	179	3	10	192	168	18	42	228	18,75%
معاشات القوات المسلحة الملكية	1 250	262	195	1 707	2 477	445	283	3 205	87,76%
معاشات القوات المساعدة	401	171	56	628	399	123	68	590	-6,05%

شكلت التخويلات الجديدة 3044 ملفا من مجموع الملفات المعالجة بنسبة بلغت 75,66 %، فيما همت المراجعات والتحويلات على التوالي 586 و393 ملفا بما نسبته 14,57 % و9,77 %.
تمثل تخويلات معاشات الزمانة العسكرية نسبة 81,37 % من مجموع معاشات الزمانة المخولة، متبوعة بمعاشات القوات المساعدة بنسبة 13,11 %، وأخيرا معاشات الزمانة المدنية والتي تمثل فقط 5,52 %.

2 – الأنظمة الأخرى غير المساهمة

بالإضافة إلى معاشات الزمانة المدنية والعسكرية والتي يتحملها المشغل وحده، فإن الصندوق المغربي للتقاعد يسهر طبقا لمقتضيات القانون رقم 95-43، على تسيير المعاشات والمنح المخولة للمقاومين.
وبالرجوع إلى السنة الماضية، فقد تمت تصفية 1 411 ملفا سنة 2011 مقابل 1 167 ملفا سنة 2010 برسم الأنظمة غير المساهمة بارتفاع بلغت نسبته 20,91 %. هذا الارتفاع سجل على مستوى جميع عمليات التخويل والمراجعة والتحويل. ويوضح الجدول التالي توزيع الملفات حسب طبيعة ونوع التصفية:

الجدول رقم 13: عدد الملفات التي تمت تصفيتها برسم الأنظمة الأخرى غير المساهمة

الأنظمة	2010				2011				التغير
	التخويل	المراجعة	التحويل	المجموع	التخويل	المراجعة	التحويل	المجموع	11/10
أنظمة أخرى غير مساهمة	13	108	1 046	1 167	32	122	1 257	1 411	20,91%
1 - معاشات وتعويضات قدماء المقاومين	13	108	1 001	1 122	17	122	1 257	1 396	24,42%
معاشات الزمانة الخاصة بالمقاومين	7	28	411	446	1	19	609	629	41,03%
التعويضات الاجمالية	6	80	590	676	16	103	648	767	13,46%
2 - أنظمة خاصة	0	0	45	45	15	0	0	15	-66,67%

كما هو مبين في الجدول رقم 13 أعلاه، بلغ عدد معاشات ومنح قدماء المقاومين التي تمت تصفيتها خلال سنة 2011 ما مجموعه 1 396 معاشا مقابل 1 122 معاشا سنة 2010. وتتوزع بين 629 ملفا يتعلق بمعاشات العطب الخاصة بالمقاومين و767 ملفا خاصا بالتعويضات الإجمالية.
فيما يتعلق بالأنظمة الأخرى التي هي في طور الاندثار (معاشات الحرس الملكي والمنح الخاصة والإعانات المتجددة ومكافآت عن النيابة...)فقد بلغ عدد الملفات التي تمت تصفيتها في هذا الإطار15 ملفا مقابل 45 خلال سنة 2010.

3 - تدبير الخدمات/ أداء المعاشات

انتقل عدد المستفيدين من الأنظمة غير المساهمة من 121 010 سنة 2010 إلى 120 616 سنة 2011 مسجلا انخفاضا ضئيلا.

الجدول رقم 14 : توزيع المستفيدين من الأنظمة غير المساهمة حسب الأنظمة وحسب الفئات المستفيدة

الأنظمة	فئة المستفيدين		المجموع
	المستفيدون	ذوو الحقوق	
الأنظمة غير المساهمة	72 674	47 942	120 616
1 - الزمانة	58 276	23 055	81 331
المعاشات المدنية	2 259	0	2 259
المعاشات العسكرية	44 292	19 236	63 528
معاشات القوات المساعدة	11 725	3 819	15 544
2 - المقاومون	13 377	22 172	35 549
معاشات الزمانة الخاصة بالمقاومين	8 809	11 596	20 405
التعويض الإجمالي	4 568	10 576	15 144
3 - أنظمة أخرى غير مساهمة	1 021	2 715	3 736

4 - التعويضات العائلية

وصل مبلغ التعويضات العائلية المخولة للمتقاعدين من طرف الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2011 برسم الأنظمة غير المساهمة إلى 11,30 مليون درهم.

الخدمات لحساب الغير

بالنظر لقدراتة العملياتية نجح الصندوق المغربي للتقاعد في كسب ثقة محيطه. وقد تجسدت هذه الثقة من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء الذين أوكلوا إلى الصندوق مسؤولية تسيير خدمات جديدة لحسابهم. ويتعلق الأمر بوزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسات وجمعيات الأعمال الاجتماعية المنتمية لبعض القطاعات الوزارية، وكذا بعض المؤسسات المالية وشركات التأمين.

في إطار اتفاقات الشراكة المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة قدماء العسكريين وقدماء المحاربين يتولى الصندوق المغربي للتقاعد عملية أداء بعض الخدمات لحساب هذين الشريكين.
خلال نهاية سنة 2011 بلغ عدد المعاشات و المنح التي أداها الصندوق لحساب الغير 51.536 منها 19.122 لحساب وزارة الاقتصاد والمالية و 32.414 لحساب مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة قدماء العسكريين والمحاربين.

الجدول رقم 15: توزيع الخدمات المسيرة لحساب الغير

الأنظمة	فئات المستفيدين لسنة 2011		المجموع
	المستفيدون	ذوو الحقوق	
الخدمات المسيرة لحساب الغير	47 339	4197	51 536
لحساب وزارة الاقتصاد والمالية	19 122	0	19 122
لحساب مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة قدماء العسكريين والمحاربين	28 217	4197	32 414

الجدول رقم 16: تطور الخدمات المسيرة لحساب الغير

	2007	2008	2009	2010	2011
الخدمات المسيرة لحساب وزارة الاقتصاد والمالية	16 996	17 742	17 670	17 877	19 122
لحساب مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة قدماء العسكريين والمحاربين	1 885	2 711	12 528	26 419	32 414

عرف عدد الخدمات المسيرة لحساب وزارة الاقتصاد والمالية ارتفاعا بلغت نسبته 12،50 % بين سنتي 2007 و2011. أما بالنسبة للخدمات المسيرة لحساب مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة قدماء العسكريين والمحاربين، فقد ارتفع عددها بشكل مهم من 1885 منحة سنة 2007 إلى 32 414 منحة سنة 2011. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى إحداث منحة جديدة وهي المنحة التكميلية المحدثة في يوليوز سنة 2009.
بالإضافة إلى ذلك وفي إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتقاعدين، ينجز الصندوق المغربي للتقاعد اقتطاعات من المنبع لفائدة شركات التمويل وذلك بناء على اتفاقيات مبرمة مع الجمعية المهنية لشركات التمويل وعدد من جمعيات الأعمال الاجتماعية التابعة لمختلف الإدارات العمومية.

الجدول رقم 17: خدمات أخرى مسيرة لحساب الغير

جهات أخرى	عدد الاقتطاعات	المبلغ (بملايين الدراهم)
شركات التمويل	1 313 176	927,81
شركات التأمين	23 350	7,10
المؤسسات وجمعيات الأعمال الاجتماعية	428 442	18,31
إشعار للحيازة لدى الغير والمتوصل بها من الخزينة العامة	9 015	5,69
المجموع	1 773 983	958,91

اعتمادا على الاتفاقية المبرمة سنة 2004 مع إدارة تعاضدية القوات المسلحة الملكية يسهر الصندوق المغربي للتقاعد على ضمان أفضل الشروط لإجراء الاقتطاعات على معاشات العسكريين برسم الاشتراك في التعاضدية المذكورة. وخلال سنة 2011 وصل المبلغ الإجمالي المقتطع إلى 169,42 مليون درهم.
علاوة على ذلك يباشر الصندوق المغربي للتقاعد الاقتطاعات على المعاشات برسم إشعار الحيازة لدى الغير والتي يتوصل بها من الخزينة العامة للمملكة. وقد ارتفع عدد هذه الاقتطاعات سنة 2011 إلى 9015 اقتطاعا بمبلغ إجمالي يصل إلى 5,68 مليون درهم.
فيما يتعلق بالاقتطاعات برسم التأمين الإجباري على المرض، فمنذ صدور القانون رقم 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، اتخذ الصندوق المغربي للتقاعد كل الإجراءات الضرورية لتطبيق مقتضيات هذا القانون وذلك في أحسن الشروط والآجال والجودة اللازمة وذلك طبقا للالتزامات المتعهد بها من طرف الصندوق المغربي للتقاعد في إطار بروتوكول الاتفاق الموقع مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.
خلال سنة 2011 تم إجراء الاقتطاع على 294 474 معاشا برسم التأمين الإجباري على المرض بمبلغ سنوي يناهز 388,17 مليون درهم. وقد وصل المبلغ الإجمالي لمجموع الاقتطاعات المنجزة سنة 2011 من طرف الصندوق المغربي للتقاعد برسم التأمين الإجباري على المرض والهيئات التعاضدية وجمعية الأعمال الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية إلى 687,88 مليون درهم.

2

النتائج المحاسبية والمالية

1. اهم الأرقام برسم سنة 2011
2. الموارد الإجمالية
3. التحملات الإجمالية

أهم الأرقام لسنة 2011

على مستوى المؤشرات الديموغرافية للأنظمة المسيرة من طرف الصندوق، ارتفع عدد المنخرطين في نهاية دجنبر 2011 إلى 898.749 منخرطا مقابل 862.938 منخرطا في سنة 2010. أما فيما يخص المستفيدين من المعاشات، فقد بلغ عددهم خلال نفس السنة 630.059 (457.907 ينتمون للأنظمة المساهمة و172.152 ينتمون للأنظمة غير المساهمة) أي بزيادة بلغت نسبتها 4,02 % مقارنة مع سنة 2010.

أما على المستوى المهني، فقد قام الصندوق خلال سنة 2011 بمعالجة 47.885 ملفا يتعلق بتصفية معاشات التقاعد بمعدل 3990 ملفا شهريا. و حرصا على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، تم إعداد هذه الملفات داخل آجال معقولة .

على المستوى المالي ارتفعت الموارد الإجمالية إلى 23,71 مليار درهم. فيما بلغت النفقات الإجمالية خلال نفس السنة 19,45 مليار درهم. أما الاحتياطيات المكونة فقد عادلت خلال نفس السنة 74,12 مليار درهم، في حين بلغت عائدات التوظيفات المالية ما يقارب 3,36مليار درهم، على الرغم من تراجع الفائض التقني بسبب الظرفية المالية الصعبة التي عرفتها سنة 2011.

على مستوى النتائج المالية العامة، يلاحظ وجود فائض، في حين أن التحليل على مستوى كل نظام على حدة يبرز وجود فائض يقدر ب 2,29 مليار درهم بالنسبة لنظام المعاشات المدنية وعجز بلغ 143,12 مليار درهم بالنسبة لنظام المعاشات العسكرية. هذا العجز تمت تغطيته فيما بعد في إطار التزامات الدولة تجاه الصندوق كما هي محددة في عقد البرنامج المبرم بين الطرفين.

إن الوضعية المالية والديمغرافية لنظام المعاشات المدنية تفرض اتخاذ إجراءات استعجالية للإصلاح خاصة وأن النظام سيعرف أول عجز تقني خلال الربع الأخير من سنة 2012، إذا لم يتم اتخاذ إي إجراء للإصلاح.

معطيات التدبير	
عدد ملفات التقاعد المعالجة	47.885
معطيات ديموغرافية	
المنخرطون	898.749
المستفيدون من المعاشات	630.059
المعامل الديموغرافي لنظام المعاشات المدنية	3,01
المعطيات المحاسبية (بملايين الدرهم)	
الموارد الإجمالية	23.708,18
النفقات الإجمالية	19.445,80
نسبة التغطية الإجمالية	% 121,92
معطيات التوازن المالي (بملايين الدرهم)	
الفائض التقني لنظام المعاشات المدنية	2293,22
الحاصل المالي	3381,18
الاحتياطيات المكونة	74.120
نسبة المردودية المتوسطة للتوظيفات	% 4,6
معطيات حول نظام التقاعد التكميلي	
نسبة المردودية المحققة	% 7,11

النتائج المحاسبية والمالية

إن مسك وحصر حسابات الصندوق المغربي للتقاعد أنجزت وفق المخطط المحاسباتي لصناديق التقاعد. وهكذا فقد تم تطبيق مختلف مقتضيات المرجع المحاسبي الجديد (المبادئ المحاسبية الأساسية، مناهج التقييم، خطة الحسابات....).

وفي نفس الإطار تضمنت القوائم التركيبية، بالإضافة للموازنة وحساب العائدات والتكاليف، نحو أربعين قائمة معلومات إضافية تهم مختلف جوانب أنشطة الصندوق.

كما أنه وبعد العديد من الاجتماعات مع المديرية العامة للضرائب تم حصر وتوضيح الوضعية الجبائية للصندوق بصفة نهائية ، وبالتالي تم رفع تحفظ المدققين الخارجيين المتعلق بهذا الخصوص.

1. المـوارد الإجمالية

يوضح الجدول التالي توزيع الموارد حسب الفئات و ذلك برسم السنتين الأخيرتين. ويتبين من خلاله أن بنية موارد سنة 2011 هي تقريبا نفسها بالنسبة لسنة 2010. و تشكل الاقتطاعات برسم معاش التقاعد ومساهمات الدولة معظم موارد الصندوق بنسبة 84,16%.

الجدول رقم 18 : تطور الموارد حسب الفئات مابين سنتي 2010 و 2011

الموارد (بملايين الدراهم)	2010		2011		نسبة التغير
	المبلغ	%	المبلغ	%	11/10
الاقتطاعات برسم معاش التقاعد	7 603,30	% 35,23	8 546,40	% 36.05	% 12,40
موظفو الدولة المدنيون	5 299,21	%69,70	5 859,41	% 68,56	%10,57
عسكريو القوات المسلحة الملكية	976,62	%12,84	1 116,39	% 13,06	% 14,31
رجال الصف والتأطير للقوات المساعدة	170,87	% 2,25	205,40	% 2,40	% 20,21
الجنود المتقاضون أجرة تصاعدية خاصة	275,38	% 3,62	319,99	% 3,74	% 16,20
موظفو الجماعات المحلية	623,02	% 8,19	742,55	% 8,69	% 19,19
مستخدمو المؤسسات العمومية	195,77	% 2,57	230,75	% 2,70	% 17,87
الموظفون الملحقون	62,42	% 0,82	71,92	% 0,84	% 15,22
المساهمات	10 223,37	% 47,36	11 405,76	48,11 %	% 11,58
1 - مساهمة الهيئات المشغلة برسم الأنظمة المساهمة	9 027,38	% 88,31	10 183,63	% 89,28	% 12,81
موظفو الدولة المدنيون	5 299,21	% 58,70	5 859,41	% 57,54	% 10,57
عسكريو القوات المسلحة الملكية	1 953,24	% 21,64	2 232,78	% 21,93	% 14,31
رجال الصف والتأطير للقوات المساعدة	341,74	% 3,79	410,79	% 4,03	% 20.21
الجنود المتقاضون أجرة تصاعدية خاصة	550,77	% 6,10	639,97	% 6,28	% 16,20
الجماعات المحلية	625,24	% 6,93	752,34	% 7,39	% 20,33
المؤسسات العمومية	199,94	2,21%	232,65	% 2,28	% 16,36
هيئات الإلحاق	57,24	% 0,63	55,69	% 0,55	% -02,71
2 - مساهمة الدولة برسم الأنظمة غير المساهمة	1 194,99	% 11,69	1 222,13	% 10,72	% 2,27
تصحيح الخدمات و الاقتطاع الإضافي والتحويلات	235,62	% 1,09	342,08	% 1,44	% 45,18
تصحيح الخدمات	6,66	% 2,83	24,00	% 7,01	% 260,14
التحويلات إلى النظام الجماعي	164,69	% 69,90	260,98	% 76,29	% 58,47
الاقتطاع الإضافي	64,27	% 27,28	57,10	% 16,69	% -11,15
عائدات المحفظة المالية والممتلكات وموارد مختلفة	3 523,10	% 16,32	3 413,94	% 14,40	% - 3.10
عائدات المحفظة المالية	3 449,09	% 97,90	3 355,30	% 98,28	% - 2,72
الفوائد على الحساب الجاري والقروض	57,93	% 1.64	25.88	% 0.76	% -55.32
العائدات الصافية للأكرية والكفالات	16,08	% 0,46	32,76	% 0.96	% 103,73
المجموع	21 584,38	% 100	23 708,18	% 100	9,84 %

1.1. الاقتطاعات لأجل معاش التقاعد

ارتفعت الاقتطاعات لأجل المعاش خلال السنة المالية 2011 إلى 8,55 مليار درهم بزيادة بلغت12,40 % مقارنة مع السنة الماضية.
تمثل الاقتطاعات نسبة 36,05% من مجموع موارد الصندوق، منها 69 % منجزة على أجور الموظفين المدنيين.

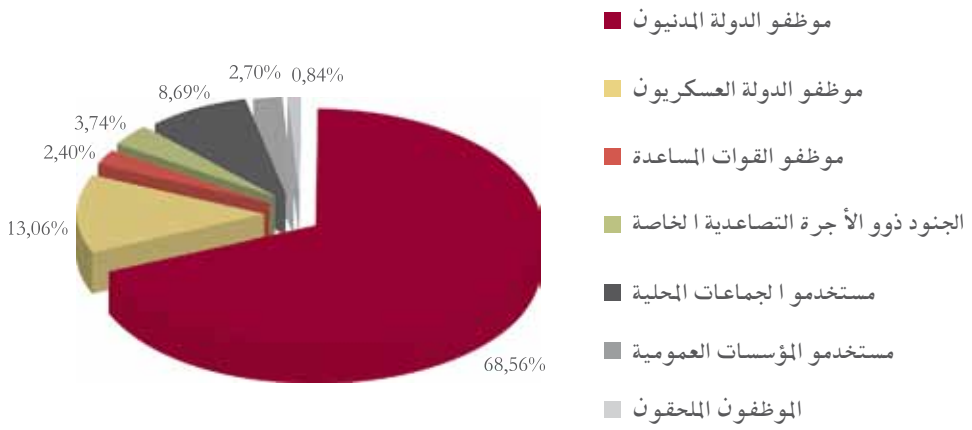

1.2. مساهمات المشغلين

يقدر مبلغ مساهمات الدولة والجماعات المحلية وهيئات الإلحاق والمؤسسات العمومية خلال السنة المالية 2011 ب 10,18 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12,81 % مقارنة بسنة 2010.

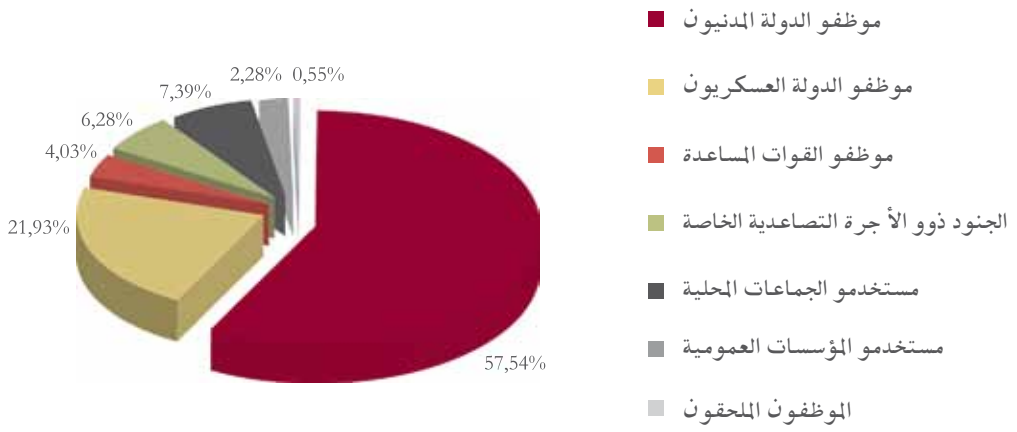

1.3. الموارد الأخرى

تشكل عائدات المحفظة المالية أهم الموارد الأخرى للصندوق ، حيث بلغت 3,36 مليار درهم سنة 2011 مقابل 3,45 مليار درهم سنة 2010 أي بانخفاض قدر ب 2,72 % وهو يعزى إلى الظرفية المالية الصعبة.
وعلى العكس من ذلك سجلت مبالغ تصحيح الخدمات والاقتطاع الإضافي والتحويلات من طرف النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد إلى الصندوق المغربي للتقاعد ارتفاعا بلغت نسبته 45,18 %.

2. التحملات الإجمالية

وصل المبلغ الإجمالي لتحملات الصندوق عند نهاية سنة 2011 إلى 19,45 مليار درهما مقابل 17,50 مليار درهم عند نهاية سنة 2010 مسجلة بذلك ارتفاعا يقدر ب 11,09 %.

1.2. النفقات الملتزم بها

يوضح الجدول التالي توزيع التحملات حسب كل فئة بين سنتي 2010 و 2011. ويتبين من خلاله أن بنية موارد سنة 2011 هي تقريبا نفسها بالنسبة لسنة 2010 وأن النفقات الملتزم بها برسم أداء المعاشات تمثل الجزء الأكبر من التحملات العامة للصندوق بنسبة 92,59 %.

الجدول رقم 19 : تطور النفقات حسب الفئات ما بين سنتي 2010 و 2011

النفقات (بملايين الدراهم)	2010		2011		نسبة التغير
	المبلغ	%	المبلغ	%	11/10
الأنظمة المساهمة	15 426,31	% 88,13	16 781,90	%86,30	% 8,79
نظام المعاشات المدنية	10 681,35	% 69,24	11 752,95	% 70,03	% 10,03
نظام المعاشات العسكرية	4 744,96	% 30,76	5 028,95	% 29,97	% 5,99
الأنظمة غير المساهمة	1 173,36	% 6,70	1 222,13	% 6,28	4,16 %
الزمانة	536,54	% 45,73	543,75	% 44,49	% 1,34
قدماء المقاومين	236,61	% 20,17	234,36	% 19,18	% -0,95
أنظمة جديدة مسيرة لحساب الدولة	379,50	% 32,34	426,91	% 34,93	% 12,49
أنظمة أخرى	20,71	% 1,77	17,10	% 1,40	% -17,42
مصاريف التدبير	145,85	% 0,83	141,23	% 0,73	% -3,18
نفقات التسيير	137,17	% 94,06	127,30	% 90,15	% -7,19
مواد و لوازم للشراء	7,00	% 5,10	6,97	% 5,48	% -0,43
نفقات أخرى خارجية	56,24	% 41,00	33,52	% 26,33	% -40,39
الضرائب والجبايات	0,73	% 0,53	0,01	% 0,01	% -97,97
نفقات المستخدمين	73,20	% 53,36	86,79	% 68,18	% 18,57
نفقات التجهيز	8,67	% 5,94	13,91	% 9,85	% 60,41
عقارات غير مادية	1,11	% 12,80	2,77	% 19,94	% 149,79
عقارات مادية	7,56	% 87,20	11,13	% 80,06	% 47,29
إرجاع الاقتطاعات وإعادة دفع الاقتطاعات المستوفاة خطأ	28,64	% 0,16	24,22	% 0,12	% -15,45
الموظفون المدنيون	25,04	% 87,43	21,17	% 87,43	% -15,45
الموظفون العسكريون	0,94	% 3,28	0,42	% 1,75	% -54,99
موظفو القوات المساعدة	2,66	% 9,29	2,62	% 10,82	% -1,47
نفقات التوظيفات والموارد والاحتياطيات	730,39	% 4,17	1276,34	% 6,56	% 74,75
المجموع	17 504,54	% 100	19 445,80	% 100	% 11,09

النفقات الملتزم بها من طرف الصندوق برسم أداء المعاشات خلال السنة المالية 2011 ارتفعت إلى 18مليار درهم كما هو مبين في الجدول أعلاه.

تظل النفقات الملتزم بها من طرف الصندوق برسم أداء معاشات الأنظمة المساهمة مهيمنة بنسبة 86,30 % من مجموع الالتزامات المسجلة خلال سنة 2011. وتحتل المعاشات المدنية بمفردها 70,03 % من مجموع هذه النفقات مقابل 29,97 % بالنسبة للمعاشات العسكرية.

أما معاشات الأنظمة غير المساهمة فإنها لا تمثل سوى 6,28 % من مجموع النفقات.

2.2. إرجاع الاقتطاعات

عرفت عملية إرجاع الاقتطاعات انخفاضا بلغت نسبته 15,45 % مقارنة بالسنة الفارطة، أي بمبلغ قدره 24,22 مليون درهم، يمثل فيه نصيب الموظفين المدنين نسبة 87,43 % .

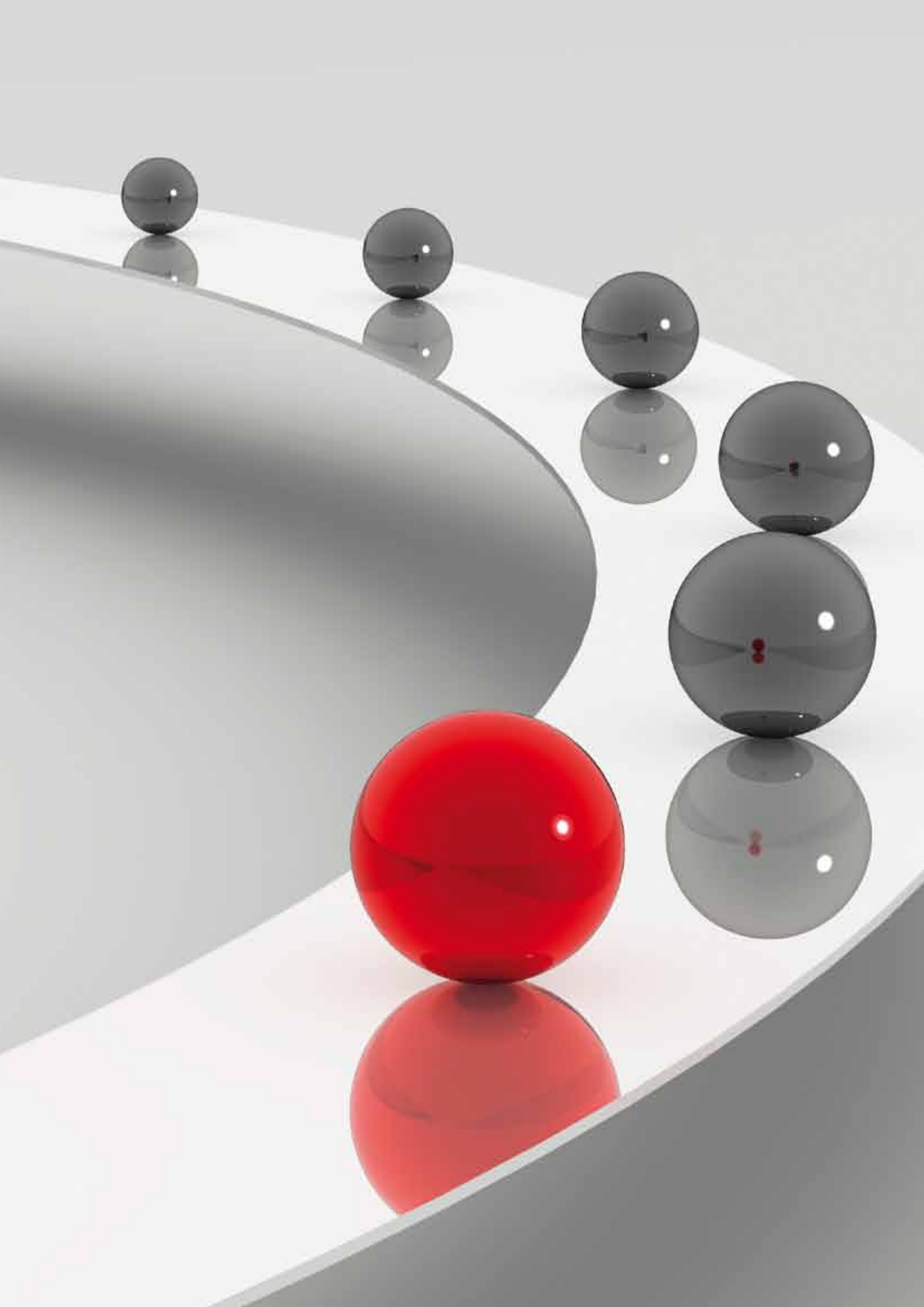

3

الخدمات المقدمة للمتقاعدين والمنخرطين

العلاقات مع المرتفقين
علاقة الصندوق مع جمعيات المتقاعدين
البطاقة الجديدة للمتقاعد
التواصل مع الصندوق

الخدمات المقدمة للمتقاعدين و المنخرطين

في إطار مهمته كمرفق عمومي في خدمة المتقاعدين، فإن توفير خدمات ذات جودة لهذه الفئة من المواطنين يظل هاجسا أساسيا للصندوق المغربي للتقاعد. وفي هذا الإطار تركزت الجهود خلال سنة 2011 على تحسين ظروف الاستقبال المباشر وعلى إحداث مركز للاستقبال الهاتفي، كما حظيت الخدمات عن بعد باهتمام خاص.
من جهة أخرى عمل الصندوق، خلال سنة 2011، على توطيد علاقاته مع جمعيات المتقاعدين التي تلعب دورا مهما كوسيط بين الصندوق والمتقاعدين وذوي حقوقهم.

العلاقة مع المرتفقين

انكب الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2011 على تحسين ظروف استقبال الزوار سواء على صعيد المقر المركزي أو على صعيد المندوبيات الجهوية. وفي هذا الإطار، قام بتجميع مختلف مراكز الاستقبال الكائنة بمدينة الرباط في المقر الجديد للصندوق بحي الرياض الذي استقبل أكثر من 131 000 زائر أي بمعدل 530 زائرا في اليوم.
و قد تمت إعادة تهيئة الفضاء الخاص بالاستقبال في المقر الجديد من أجل ترشيده بغية تلبية طلبات الزوار المتزايدة، في ظروف من الراحة والسلامة. و في نفس الصدد، تم إعادة تهيئة منافذ المؤسسة لتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من ولوج مركز الاستقبال كما تم تجهيز مراكز الاستقبال بنظام لإدارة صفوف الانتظار.
كما أعد الصندوق خطة لتأهيل المندوبيات الجهوية بغية عصرنة بنيات الاستقبال. خلال سنة 2011 استقبلت المندوبيات السبعة 205 608 زائرا أي ما يمثل58 % من مجموع الزوار الذين توافدوا على الصندوق.
من جهة أخرى، عرف شهر أبريل، تشغيل مركز للاستقبال الهاتفي للاختبار كمرحلة أولى. حيث أنه سجل ما بين شهر أبريل وشهر دجنبر 2011 ما يقارب 4 900 اتصالا. ويعرف عدد المستعملين لهذا النوع من الاستقبال ارتفاعا مضطردا.
فيما يخص الشكايات الإلكترونية، فقد تمت معالجة ما يفوق 11 202 منها خلال سنة 2011 أي 3 % من مجموع الزيارات المسجلة عبر مختلف قنوات الاستقبال، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم 20: عدد الزوار حسب كيفية الاستقبال

كيفية الاستقبال	عدد الزوار	%
الاستقبال المباشر	336 789	96%
الاستقبال الهاتفي	4 900	1%
الاستقبال الإلكتروني	11 202	3%
المجموع	352 891	100%

العلاقة مع جمعيات المتقاعدين

يعتبر الصندوق جمعيات المتقاعدين كشركاء استراتيجيين ضمن نظام حكامته. وفي هذا الإطار، قام الصندوق خلال سنة 2011 بتحيين الملف الخاص بتعيين ممثلي جمعيات المتقاعدين داخل المجلس الإداري برسم ولايته الخامسة.
و من جهة أخرى، يولي الصندوق أهمية خاصة للعلاقة مع جمعيات المتقاعدين والتي يعتبرها وسيلة تواصل فعالة مع المتقاعدين و ذوي حقوقهم. وفي هذا الشأن، تم القيام بعدة زيارات تأطيرية لهذه الجمعيات على المستوى الجهوي، كما يقوم الصندوق بإخبار هذه الجمعيات بصفة منتظمة بالمستجدات والإجراءات الإدارية التي تهمها.
إضافة لذلك، يمنح الصندوق إعانات لجمعيات المتقاعدين التي تتقدم بطلب في هذا الشأن و ذلك وفق معايير محددة من قبيل إصدار تقارير أدبية ومالية وانجاز مشاريع ذات طابع اجتماعي وثقافي. وهكذا، تم انتقاء 33 جمعية من أجل الاستفادة من هذه المنح خلال سنة 2011.

بطاقة المتقاعد الجديدة

في إطار تحسين جودة خدماته، قام الصندوق المغربي للتقاعد بإصدار بطاقة جديدة خاصة بالمتقاعدين تعتمد كوثيقة هوية بالنسبة للمستفيدين من الخدمات التي يقدمها الصندوق. وتحل هذه البطاقة، ابتداء من فاتح يناير 2012، محل بطاقات التوقيع المعمول بها سابقا لاستخلاص المعاشات.
تم الشروع وتوزيع البطاقات الخاصة بالمتقاعدين الجدد في شهر دجنبر 2011 بالنسبة لكل أنواع المعاشات وكيفما كانت طريقة أدائها. وقد تم الاقتصار في مرحلة أولى على المتقاعدين الذين يتقاضون معاشاتهم بطريقة إلكترونية (134 000 بطاقة) على أن يتم تعميم هذه البطاقة على جميع المتقاعدين خلال سنتي 2012 و2013.

التواصل مع الصندوق المغربي للتقاعد

المقر المركزي بالرباط:

العنوان: شارع العرعر – حي الرياض – الرباط ص.ب 2048
رقم الموزع الهاتفي: 05 37 56 73 00 /01/02/03
رقم الفاكس: 05 37 56 74 76
من أجل إرسال الوثائق المثبتة للحقوق، يمكن استعمال الفاكس الخاص بالزبناء : 05 37 56 73 09

رقم مركز النداء

يمكن للمنخرطين والمتقاعدين التقدم بطلب معلومات عبر الهاتف، بواسطة الرقم الجديد لمركز النداء:
05 37 567 567
يمكن الاتصال بهذا الرقم خلال كل أيام العمل من الثامنة والنصف صباحا إلى الرابعة والنصف بعد الزوال.

الموقع الإلكتروني و البريد الإلكتروني

عنوان الخدمات الإلكترونية
http ://www.cmr.gov.ma
البريد الإلكتروني للزبناء
cmr@cmr.gov.ma

مراكز استقبال الزوار

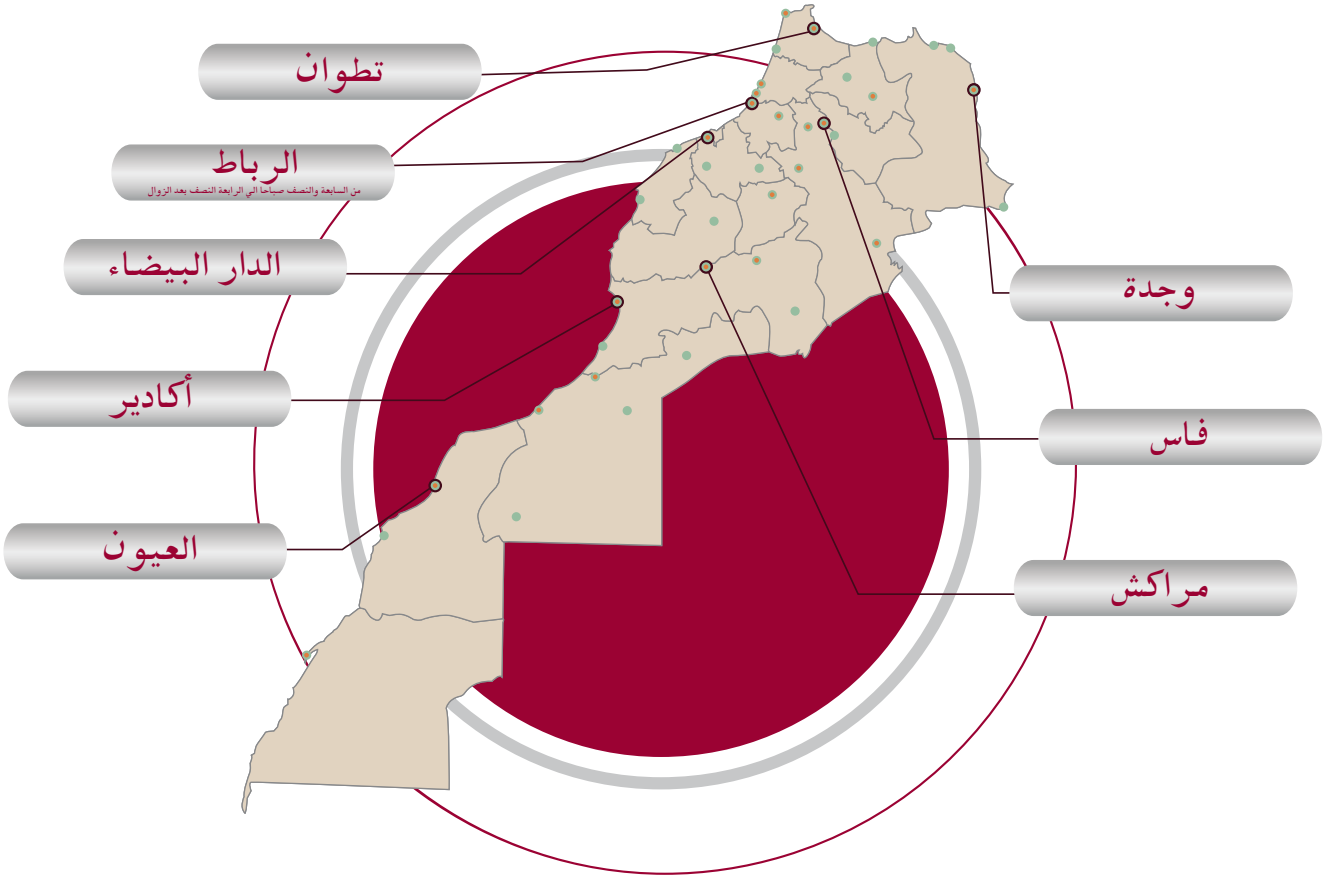

• المندوبية الجهوية للصندوق المغربي للتقاعد • المندوبية الجهوية HCAR • المندوبية الجهوية لمؤسسة حسن الثاني osamac

• أكادير
المندوبية الجهوية لأكادير
عمارة صفاء الجنوب رقم الشقة 13-12
حي الفضية 1، شارع الحسن الأول
الهاتف : 05.28.22.80.20 - الفاكس : 05.28.22.80.53

• الدار البيضاء
المندوبية الجهوية لدار البيضاء
زنقة سيدي بليوط، رقم 30، شقة 1
الهاتف : 05.22.45.29.11 - الفاكس : 05.22.45.29.09

• فاس
المندوبية الجهوية لفاس
شارع الحسن الثاني الأملاك المخزنية ص.ب : 66
الهاتف : 05.35.65.12.77 - الفاكس : 05.35.65.12.82

• العيون
المندوبية الجهوية للعيون
شارع القدس، فيلا رقم 8، حي مولاي رشيد
الهاتف : 05.28.99.40.27 - الفاكس : 05.28.99.43.31

• مراكش
المندوبية الجهوية لمراكش
شارع علال الفاسي، البديع 2 عمارة E الشقة 1
الهاتف : 05.24.29.19.27 - الفاكس : 05.24.29.19.28

• وجدة
المندوبية الجهوية لوجدة
شارع محمد السادس، رقم 71
الهاتف : 05.36.50.36.57 - الفاكس : 05.36.50.36.41

• الرباط
مركز الاستقبال بالرباط
شارع العرعار حي الرياض - الرباط ص.ب. 2048
الهاتف : 05.37.56.75.67 - الفاكس : 05.37.56.73.09

• تطوان
المندوبية الجهوية لتطوان
شارع عبد الخالق الطريس، رقم 342 ص.ب. 252
الهاتف : 05.39.71.51.63 - الفاكس : 05.39.71.51.62

المندوبيات الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وقدماء أعضاء جيش التحرير

باتفاق مشترك مع الصندوق المغربي للتقاعد، تقوم المندوبيات الجهوية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بمساعدة المستفيدين من التعويض الإجمالي الممنوح من طرف الصندوق المغربي للتقاعد على قضاء مآربهم الإدارية وكذا تزويدهم بالمعلومات الضرورية. وهكذا ففي إطار المراقبة السنوية للدخل، تتوصل تلك المندوبيات بوثائق الإثبات التي يدلي بها المعنيون بالأمر. كما تعمل هذه المندوبيات على جمع لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد ملفات معاش عطب المقاومة وطلبات التحويل البنكي والشكايات. •

• المندوبية الإقليمية بأكادير
شارع الحمراء.حي عراق بركان،
أكادير .ص.ب 1698.
هاتف/فاكس :05.28.22.35.90

• المندوبية الإقليمية بأسا الزاك
544، شارع الحسن الثاني
أسا الزاك. ص.ب 6.
هاتف/فاكس: 05.28.70.00.22

• المندوبية الإقليمية ببني ملال
55،شارع محمد الخامس.
بني ملال. ص.ب 564.
هاتف/فاكس: 05.23.48.21.64

• المندوبية الإقليمية ببركان
55، شارع البلدية.مبروحة
بركان .ص.ب 1014
هاتف/فاكس: 05.36.61.46.98

• المندوبية الإقليمية ببوجدور
رقم 1،شارع الحسن الثاني.حي العراق،
بوجدور ص.ب 199
هاتف/فاكس: 05.28.89.64.84

• المندوبية الإقليمية ببولمان
شارع الحسن الثاني، ساحة الحفلات.
ميسور. بولمان .
هاتف/فاكس :05.35.58.50.04

• المندوبية الإقليمية بعين السبع
الحي المحمدي
زنقة الزبير بن العوام. الطابق الاول رقم
108، الصخور السوداء.
الدار البيضاء الحي المحمدي. ص.ب
3231
هاتف/فاكس: 05.22.40.02.07

• المندوبية الجهوية بالدار البيضاء أنفا
149،شارع للا الياقوت. الطابق الثاني.
ساحة الشهداء.
الدار البيضاء. ص.ب 15903
هاتف/فاكس: 05.22.30.61.97

• المكتب الجهوي لابن مسيك سيدي عثمان
زنقة 09، حي مولاي رشيد، رقم 95 الدار
البيضاء بن مسيك سيدي عثمان.
ص.ب 9590
هاتف/فاكس : 05.22.70.53.95

• المندوبية الإقليمية بالداخلة
الداخلة. ص.ب 30
هاتف/فاكس : 05.28.89.82.10

• المندوبية الإقليمية بتاونات
عمارة المستقبل، الطابق الاول، شقة رقم 21.
ساحة المسيرة. تاونات .
هاتف/فاكس : 05.35.62.70.77

• المندوبية الإقليمية بطنجة
5، زنقة موسى ابن نصير
طنجة.ص.ب 303
هاتف/فاكس : 05.39.32.23.99

• المندوبية الإقليمية بطنطان
حي المسيرة الخضراء .بلوك 03.
طنطان.ص.ب.70
هاتف/فاكس : 05.28.87.75.00

• المندوبية الإقليمية بالحسيمة
شارع الاندلس.عمارة الحبوس
الحسيمة. ص.ب 58
هاتف/فاكس : 05.39.98.20.94

• المندوبية الإقليمية بالجديدة
المركب الثقافي للجديدة. زنقة فاس
الجديدة. ص.ب 286
هاتف/فاكس : 05.23.34.23.59

• المندوبية الإقليمية بالرشيدية
تجزئة واد الذهب، رقم 03
الرشيدية ص.ب 513
هاتف/فاكس : 05.35.57.20.39

• المندوبية الإقليمية بفاس
زنقة ميدلت، رقم 28 مكرر. حي النرجس.
طريق صفرو.
فاس. ص.ب ا 63
هاتف/فاكس : 05.35.64.45.14

• المندوبية الإقليمية بفكيك
شارع المسيرة الخضراء.بوعرفة
فكيك. ص.ب 10
هاتف/فاكس : 05.36.79.80.56

• المندوبية الإقليمية بكلميم
حي المصلة. ترت كلميم
كلميم. ص.ب 126
هاتف/فاكس : 05.28.87.02.32

• المندوبية الإقليمية بقلعة السراغنة
حي النخلة، رقم 42 شارع الجيش الملكي
قلعة السراغنة ص.ب 204
هاتف/فاكس : 05.24.41.24.89

• المندوبية الجهوية بالقنيطرة
زنقة سبتة، رقم 06.
القنيطرة. ص.ب 83.
هاتف/فاكس : 05.37.37.15.09

• المندوبية الإقليمية بالخميسات
شارع بئر أنزران .حي السلام.
الخميسات.
هاتف/فاكس : 05.37.55.21.75

• المندوبية الإقليمية بخنيفرة
شارع الزرقطوني. قرب الملعب البلدي.
خنيفرة.
هاتف/فاكس : 05.35.58.60.91

• المندوبية الإقليمية بخريبكة
شارع 16 نوفمبر. رقم 2772 .حي النهضة.
خريبكة. ص.ب 725
هاتف/فاكس : 05.23.56.29.30

• المندوبية الإقليمية بطاطا
52، شارع ولي العهد.
طاطا. ص.ب 186
هاتف/فاكس : 05.28.80.31.47

• المندوبية الإقليمية بتازة
شارع علال الفاسي.عمارة العراق رقم 03 .
تازة.ص.ب. 195
هاتف/فاكس : 05.35.67.38.32

• المندوبية الإقليمية بتطوان
رقم 33، درب الجامع الأعظم و باب جياف
المدينة.
تطوان. ص.ب 510
هاتف/فاكس05.39.96.37.61

• المندوبية الجهوية بالعيون
خط الرملة .العيون
العيون.ص.ب 645
هاتف/فاكس: 05.28.89.36.38

• المكتب الجهوي بالعرائش
هاتف/فاكس : 05.39.91.66.56

• المندوبية الجهوية بمراكش
زنقة خالد بن الوليد، رقم 8
مراكش . ص.ب 2480
هاتف/فاكس :05.24.43.00.90

• المندوبية الجهوية بمكناس
شارع الحبول.المدينة القديمة
مكناس ص.ب س57
هاتف/فاكس : 05.35.52.25.87

• المندوبية الإقليمية بالناضور
106،شارع ابن تاشفين.
الناضور .ص.ب 1492
هاتف/فاكس: 05.36.60.63.84

• المندوبية الإقليمية بورززات
شارع مولاي عبد اللّه.
ورززات. ص.ب 110
هاتف/فاكس : 05.28.88.25.33

• المندوبية الجهوية بوجدة
شارع علال بن عبد اللّه.الطابق 2
وجدة ص.ب 547
هاتف/فاكس : 05.36.68.30.61

• المندوبية الجهوية بالرباط
رقم 08، زاوية شارع مولاي الحسن و زنقة طبرق.
هاتف/فاكس : 05.37.70.22.11

• المندوبية الإقليمية بأسفي
المدينة الجديدة. جبل العياشي.رقم 5
اسفي.ص.ب 186
هاتف/فاكس : 05.24.43.00.90

• المندوبية الإقليمية بسلا
تجزئة المنار.بلوك 5، رقم 06 حي السلام.
سلا.ص.ب 1595
هاتف/فاكس : 05.37.80.28.51

• المندوبية الإقليمية بسطات
20،شارع الحسن الثاني، رقم 02.
سطات .
سطات.ص.ب 590
هاتف/فاكس : 05.23.40.33.37

• المندوبية الإقليمية بالحسيمة

• المندوبية الإقليمية بالسمارة
شارع محمد الخامس
السمارة. ص.ب 68
هاتف/فاكس : 05.28.89.92.32

• المندوبية الإقليمية بتزنيت
رقم 56، التجزئة الاقتصادية. القلعة.
تزنيت. ص.ب 441
هاتف/فاكس : 05.28.86.23.24

• المندوبية الإقليمية بزاكورة
مقر بلدية زاكورة.
زاكورة. ص.ب 75
هاتف/فاكس : 05.28.84.72.14

المندوبيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين

في إطار علاقات الشراكة الموجودة مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، تتولى هذه الأخير تقديم خدمات على مستوى مندوبياتها الجهوية لفائدة المتقاعدين العسكريين التابعين للصندوق المغربي للتقاعد. وهكذا فإن هذه الفئة يمكنها التوجه سواء إلى المندوبيات الجهوية لمؤسسة الحسن الثاني لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين أو تلك التابعة للصندوق المغربي للتقاعد من أجل:

طلب شهادة المعاش؛

إيداع وثائق الإثبات لتكوين ملف التحويل؛

طلب ارشادات.

• المندوبية الجهوية بأكادير
بن سركاو.
هاتف/فاكس :05.28.27.06.78

• المندوبية الجهوية بالرشيدية
شارع مولاي علي الشريف.
هاتف/فاكس: 05.35.57.19.46

• المندوبية الجهوية بتادلة و بني ملال
زنقة 20 غشت. قصبة تادلة.
هاتف/فاكس: 05.23.41.87.82

• المندوبية الجهوية بخنيفرة
حي الجيش الملكي، خنيفرة.
هاتف/فاكس: 05.35.58.63.81

• المندوبية الجهوية بمكناس
شارع الحنصالي.
هاتف/فاكس: 05.35.40.44.06

• المندوبية الجهوية بالرباط
زنقة الزبير ابن العوام، رقم 139.
السويسي 2.
هاتف/فاكس :05.37.65.23.91

• المندوبية الإقليمية بطنطان
شارع الحسن الثاني.
هاتف/فاكس : 05.28.87.79.28

• المندوبية الجهوية بالدار البيضاء
شارع الحياني.زنقة أبو عباس المقري.
رقم 12، حي البطحاء.
هاتف/فاكس : 05.22.98.28.73

• المندوبية الجهوية بفاس
زنقة الغساني. ضهر المهراز
هاتف/فاكس : 05.35.94.13.90

• المندوبية الجهوية بالقنيطرة
ساحة السلاح للقنيطرة.
هاتف/فاكس : 05.37.36.09.76

• المندوبية الجهوية بالعيون
شارع السمارة.
هاتف/فاكس : 05.28.98.06.90

• المندوبية الجهوية بورززات
زنقة المصلى. ليراك.
هاتف/فاكس : 05.24.88.56.54

• المندوبية الجهوية بسلا
شارع ابن الهيتم. حي الانبعاث.
هاتف/فاكس : 05.37.81.42.16

• المندوبية الإقليمية بتازة
شارع قصو مداح. ساحة السلاح لتازة.
هاتف/فاكس : 05.35.67.14.19

• المندوبية الجهوية الداخلة
ساحة السلاح للداخلة.
هاتف/فاكس: 05.28.89.78.50

• المندوبية الجهوية بكلميم
شارع الجيش الملكي. ساحة السلاح
هاتف/فاكس : 05.28.87.14.05

• المندوبية الجهوية بالخميسات
زنقة العلويين
هاتف/فاكس :05.37.55.84.01

• المندوبية الجهوية بمراكش
زنقة موحى و سعيد أرزاز
شارع عبد الكريم الخطابي. هاتف/فاكس:
05.24.43.58.48

• المندوبية الجهوية بوجدة
فيلاج طوبة.شارع الجيش الملكي.
ساحة السلاح لوجدة.
هاتف/فاكس : 05.36.68.17.12

• المندوبية الجهوية بطنجة
ساحة السلاح لطنجة.
هاتف/فاكس : 05.39.95.79.59

• المندوبية الجهوية بتطوان
شارع مولاي يوسف. رقم 02، حافة ركينة.
هاتف/فاكس : 05.39.71.42.41

150
120
90
60
30
0

4

الجداول الإحصائية

تطور عدد منخرطي ومتقاعدي نظام المعاشات المدنية

تطور عدد المستفيدين من الأنظمة المساهمة وغير المساهمة

تطور المعامل الديمغرافي لنظام المعاشات المدنية

تطور تصفية المعاشات

التعويضات العائلية المقدمة خلال سنة 2011

تطور الخدمات برسم الأنظمة المساهمة وغير المساهمة

تطور المداخيل

تطور موارد و نفقات نظام المعاشات المدنية

الجداول الإحصائية

تطور عدد منخرطي و متقاعدي نظام المعاشات المدنية

السنوات	1996	يوليوز 1997 يونيو 1998	يوليوز 1998 يونيو 1999	يوليوز 1999 دجنبر 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المنخرطون	533705	547517	565796	571221	582879	583971	588333	589469	561962	564752	586980	591727	594417	594081	629892
المتقاعدون	99159	110765	118069	119291	129627	137901	147181	152343	187043	206138	213117	218726	228851	237685	249492

تطور عدد المستفيدين من الأنظمة المساهمة وغير المساهمة

	1996	يونيو 1998	يونيو 1999	يونيو 2000	دجنبر 2000	دجنبر 2001	دجنبر 2002	دجنبر 2003	دجنبر 2004	دجنبر 2005	دجنبر 2006	دجنبر 2007	دجنبر 2008	دجنبر 2009	دجنبر 2010	دجنبر 2011
الأنظمة المساهمة	191 699	212 090	226 906	235 192	238 449	257 254	277 349	295 293	314 907	361 141	392 673	403 066	411 256	426 086	440 414	457 907
الأنظمة غير المساهمة	117 496	117 764	120 231	115 213	118 487	123 250	128 548	123 635	126 370	124 310	122 592	122 903	119 234	122 103	121 010	120 616
المجموع	309 195	329 854	347 137	350 405	356 936	380 504	405 897	418 928	441 277	485 451	515 265	525 969	530 490	548 189	561 424	578 523

تطور المعامل الديموغرافي لنظام المعاشات المدنية

السنوات	1980	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نظام المعاشات المدنية	14,12	6,29	6,01	5,71	5,37	5,1	4,84	3,62	3,27	3,18	3,12	3,1	2,87	3,01

تطور تصفية المعاشات

السنوات	1996	يوليوز 1997 يونيو 1998	يوليوز 1998 يونيو 1999	يوليوز 1999 يونيو 2000	يوليوز- دجنبر 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التخويلات	14268	17855	19484	22853	14294	21236	29776	25739	31537	56123	31744	14286	15073	16505	22622	22007
المراجعات	3932	5449	5407	5291	2204	13956	8598	9808	16413	23848	25760	45007	16720	12934	6671	18727
التحويلات	3554	4049	4597	4539	1743	6643	5209	6177	6851	6852	7760	8690	7274	7307	7136	7151
المجموع	21754	27353	29488	32683	18241	41835	43583	41724	54801	86823	65264	67983	39067	36746	36429	47885

التعويضات العائلية المقدمة خلال سنة 2011

مليون درهم

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
نظام المعاشات المدنية	21,15	20,93	21,32	21,26	21,29	20,99	20,68	20,24	20,22	20,42	20,15	20,41	249,08
نظام المعاشات العسكرية	51,83	51,66	51,91	51,73	52,00	51,29	50,96	50,79	50,68	51,25	50,72	50,83	615,67
الأنظمة غير المساهمة	0,94	0,79	0,94	0,96	1,05	1,02	0,93	0,87	0,82	0,91	0,91	1,16	11,3
المجموع	73,92	73,39	74,17	73,95	74,34	73,30	72,57	71,90	71,72	72,59	71,78	72,41	876,04

تطور الخدمات برسم الأنظمة المساهمة وغير المساهمة

مليون درهم

	1996	97-98	98-99	99-يونيو 2000	يوليوز - دجنبر 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأنظمة المساهمة	2 457,76	3 105,76	3 541,40	4 177,87	2 262,43	5 040,60	5 830,55	6 644,10	7 738,58	9 245,35	12 375,48	13 062,09	13 773,47	14 571,87	15 397,62	16 781,91
الأنظمة غير المساهمة	544,55	647,50	695,47	764,19	375,37	753,68	812,39	733,77	849,47	851,95	838,36	905,92	1 048,40	1 099,28	1 173,36	1 222,11
نفقات أخرى	14,05	25,20	46,35	49,06	23,83	61,73	60,37	77,71	235,57	170,70	209,79	187,72	666,15	915,96	904,88	1 441,79
المجموع	3 016,37	3 778,46	4 283,22	4 991,12	2 661,63	5 856,01	6 703,31	7 455,58	8 823,62	10 268,00	13 423,63	14 155,73	15 488,02	16 587,11	17 475,86	19 445,81

تطور المداخيل

مليون درهم

1996	97-98	98-99	99-يونيو 2000	يوليوز - دجنبر 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
3 817,33	5 503,85	6 366,22	6 856,94	3 546,10	8 445,63	8 556,09	9 809,42	11 581,68	14 516,63	16 678,93	17 860,76	18 985,16	20 236,99	21 584,43	23 770,90

تطور موارد و نفقات نظام المعاشات المدنية

مليون درهم

	نظام المعاشات المدنية			
	الموارد	النفقات	الفائض	نسبة التغطية %
1996	2 828	1 348	1 480	209,74%
1997-1998	3 735	1 714	2 021	217,93%
1998-1999	4 340	1 968	2 372	220,54%
1999-2000	4 470	2 342	2 128	190,86%
2001	6 294	2 710	3 584	232,25%
2002	5 512	3 330	2 182	165,51%
2003	6 145	3 759	2 386	163,49%
2004	7 348	4 396	2 953	167,18%
2005	9 616	8 843	4 045	172,61%
2006	10 503	8 309	2 194	126,41%
2007	11 150	8 843	2 308	126,10%
2008	11 426	9 361	2 065	122,06%
2009	11 903	9 982	1 920	119,24%
2010	12 579	10 656	1 922,53	118,04%
2011	14 132	11 839,02	2 293,22	119,37%

Conception et Réalisation
Nuances & Stratégies - Rabat

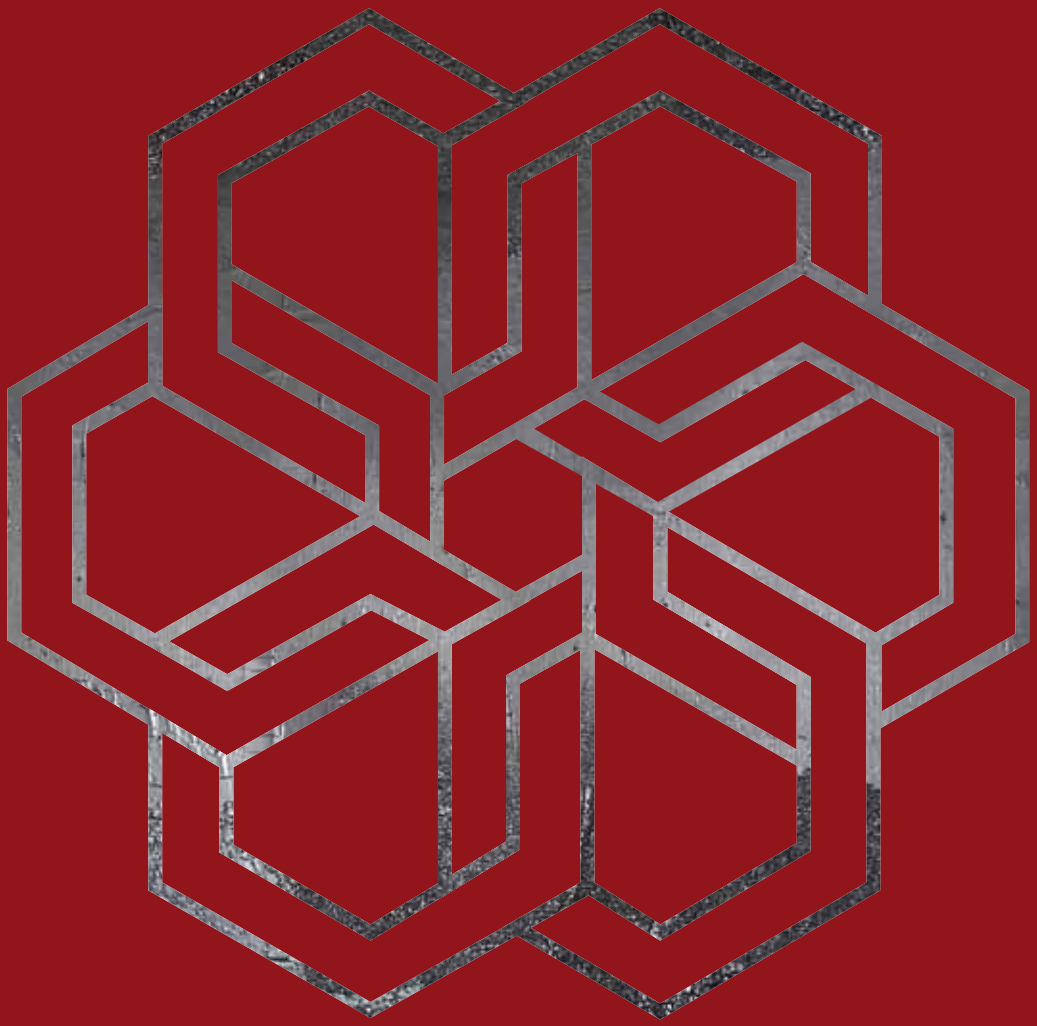

مركز الاتصال : 05 37 567 567

الخدمة الهاتفية : من الثامنة و النصف صباحا إلى الرابعة و النصف بعد الزوال من الاثنين إلى الجمعة

E-mail : cmr@cmr.gov.ma

www.cmr.gov.ma